Euro-Med Human Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

خنق وعزلة

١٥ عاماً من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١

Euro-Med Human Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

المحتويات

ملخص تنفيذي	4
قطاع معزول	6
مخلفات الحرب المتفجرة	10
إغلاق المعابر الحدودية	12
انهيار الاقتصاد	28
المنطقة الإسرائيلية العازلة تعيق عمل المزارعين	34
أزمة الصيادين	38
تدهور الوضع الصحي	42
تحديات التعليم	50
أزمة الأونروا	54
أزمة الكهرباء	59
خلفية قانونية	65
توصيات	68
المراجع	70

ملخص تنفيذي

يعيش قطاع غزة منذ نحو 15 عامًا حصارًا خانقًا فرضته السلطات الإسرائيلية ليطال جميع القطاعات الحيوية؛ الاجتماعية، والاقتصادية والإنسانية. ورغم وصول الحالة الإنسانية في القطاع لمستويات غير مسبوقة من التراجع، إلا أن الحصار ما يزال مستمرًا بشكلٍ يُظهر بوضوح عجز القطاع عن توفير حياةٍ كريمةٍ لأكثر من مليوني نسمة.

بدأت إسرائيل بفرض عقوبات وتشديدات عام 2006 بعد أن فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية، حيث فرضت قيودًا أكبر وعقوبات بعد الانتخابات في يناير من العام ذاته، ثم قامت بتشديدها في منتصف عام 2007.

سنوات الحصار الطويلة التي شهدها القطاع رافقتها هجمات عسكرية بين الفينة والأخرى، أدت إلى تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية، فضلاً عن قتل وجرح الآلاف من المدنيين العزل، وتكبيد مئات الآلاف من المدنيين خسائر مادية فادحة.

خلال سنوات الحصار، تضاعفت -بشكلٍ صادم- مؤشرات ونسب الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. على سبيل المثال، نسبة البطالة قبل فرض الحصار - أي في عام 2005- كانت تبلغ نحو 23,6٪، في حين أنها وصلت عند نهاية عام 2020 إلى 49٪، لتكون من بين أعلى معدلات البطالة في العالم.

أما معدلات الفقر فقد قفزت من 40٪ في عام 2005 إلى 56٪ في عام 2020، أي أن أكثر من نصف سكان القطاع يعيشون اليوم تحت خط الفقر، بالإضافة إلى ارتفاع فجوة الفقر من 14٪ إلى 20٪، وتضاعفت تكلفة انتشال سكان القطاع من الفقر أربع مرات وذلك من 209 مليون دولار إلى 838 مليون دولار.

وتكبد اقتصاد القطاع خسائر هائلة جراء سنوات الحصار والحروب الثلاثة التي وقعت فيه، حيث تقدر خسارة الفرد الواحد في قطاع غزة بنحو 9,000 دولار أمريكي نتيجة الحصار، ويظهر ذلك أيضًا في تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27٪، بالإضافة إلى انخفاض مساهمة القطاع في الاقتصاد الفلسطيني من 31٪ إلى 18٪.

أما القطاع الصحي، فيبقى الأوضح تأثرًا والأكثر دلالة على تدهور الأوضاع الإنسانية. فبجانب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، ما تزال المشافي ومراكز الرعاية الأولية تعمل بمستويات متدنية من طاقتها الاستيعابية، وفاقم الأمر تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

في هذا التقرير، يوثق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ويقارن ما بين الظروف المعيشية لسكانه قبل الحصار، والوضع القائم بعد 15 عامًا منه. يبرز التقرير تفاصيل الأوضاع الإنسانية القاسية التي يعيشها سكان القطاع من خلال استعراض الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ويقدم الإطار القانوني من خلال القواعد القانونية التي يتضمنها القانون الدولي.

قطاع معزول

لإسرائيل تاريخ طويل في عزل قطاع غزة الذي تعرض لإغلاقات عديدة خلال الثلاثة عقود الماضية، لكن الحصار المشدد الذي بدأت بفرضه عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 كان شكلاً غير مسبوق من أشكال العقاب الجماعي، حين أعلنت إسرائيل قطاع غزة «منطقة مغلقة» وقررت فرض عقوبات إضافية على النظام الذي كانت تتولى حركة حماس إدارته، ففرضت القيود على دخول الوقود والبضائع وحركة المواطنين من وإلى القطاع.

عام 2007، شددت إسرائيل حصارها على قطاع غزة بعد أن استطاعت حركة حماس السيطرة على القطاع، حيث منعت إدخال المحروقات بكافة أنواعها من بنزين وغاز وديزل، ولم تسمح بإدخال الكثير من السلع، كاللحوم والدواجن والبسكويت. وقلصت مساحات الصيد، وأغلقت جميع المعابر الحدودية.

إلى جانب ذلك، عملت السلطات الإسرائيلية على ترسيخ سياسة عزل قطاع غزة، من خلال فصله عن الضفة الغربية فيما سمي بـ «سياسة الفصل». ترتب عن تلك السياسة التضييق على دخول وخروج الفلسطينيين إلى ومن قطاع غزة، ومنع الطلاب الجامعيين في غزة من تلقي التعليم في جامعات الضفة الغربية، كما جرى منع العديد من الأكاديميين والطواقم الطبية والخبراء من التنقل، بالإضافة إلى حرمان الغالبية العظمى من العائلات داخل وخارج القطاع من الالتقاء ولم الشمل.

- **الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال فترة الحصار**

شنت القوات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال الخمسة عشر عامًا الماضية ثلاثة هجماتٍ عسكريةٍ قاسية خلال الأعوام 2008-2009، و2012، و2014، شهد القطاع كذلك قبلها وبعدها عدة هجمات جوية وأرضية متفرقة.

- **عملية الرصاص المصبوب (2008)**

بدأت بتاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول لعام 2008 واستمرت لمدة 21 يومًا، لتنتهي في 18 يناير/ كانون الثاني من عام 2009.

في اليوم الأول من الهجوم، شنت نحو 80 طائرة حربية إسرائيلية مجموعة من الغارات على العديد من المقار الأمنية والحكومية التابعة لحركة حماس، واستمرت الهجمات الجوية مدة 8 أيام، لتتخذ السلطات الإسرائيلية بعد ذلك قرارًا بشن عملية عسكرية برية، شملت مجموعات كبيرة من الدبابات والجنود المشاة والوحدات الخاصة.

خلال فترة الهجوم، ألقت القوات الإسرائيلية قرابة المليون كيلو جرام من المتفجرات في القطاع، متسببة بهدم ما يقرب من 4,100 مسكن بشكلٍ كلي و17,500 آخرين بشكلٍ جزئي، بالإضافة إلى قتل نحو 1,436 فلسطينيًا قتلوا، وإصابة نحو 5,400 آخرين، كان من بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء.

- **عملية عامود السحاب (2012)**

بدأت بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2012، واستمرت لمدة 8 أيام لتنتهي في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2012.

خلال نحو أسبوع من الهجمات العسكرية، قتلت القوات الإسرائيلية نحو 162 فلسطينيًا، وأصابت نحو 1,300 آخرين، كما هدم القصف المروحي 200 منزل بشكلٍ كامل و 1,500 آخرين بشكلٍ جزئي.

- **عملية الجرف الصامد (2014)**

بدأت بتاريخ 8 يوليو/ تموز لعام 2014، واستمرت لمدة 51 يومًا لتنتهي في 26 أغسطس/ آب من عام 2014.

هذا الهجوم كان الأشد على قطاع غزة، فخلال تلك الفترة، وثق الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي تنفيذ القوات الإسرائيلية نحو 60,664 غارة برًا وبحرًا وجوًا، أسفرت عن مقتل 2,147 فلسطينيًا، العديد منهم ينتمون لنفس العائلة، وجرح 10,870 آخرين، إضافة إلى تدمير 17,123 منزلًا، منها 2,465 منزلًا دمر بشكلٍ كلي.

الهجمات العسكرية الثلاث
على غـــزة في أرقـــام

الرصاص المسكوب | 27 ديسمبر 2008 - 18 يناير 2009

عدد القتلى
1,436

عدد الجرحى
5,400

هدم كلي للمنازل
4,100

هدم جزئي للمنازل
1,7000

عامود السحاب | 14 - 21 نوفمبر 2012

عدد القتلى
162

عدد الجرحى
1,300

هدم كلي للمنازل
200

هدم جزئي للمنازل
1,500

حرب عام 2014

عدد القتلى
2,147

عدد الجرحى
10,870

هدم كلي للمنازل
2,465

هدم جزئي للمنازل
14,658

مخلفات الحرب المتفجرة

لم تقتصر عواقب الهجمات العسكرية على الدمار والأعداد الكبيرة من الضحايا، حيث استمرت آثارها لسنوات بعدها. ففي أعقاب الهجوم العسكري الأول عام 2008-2009، بدأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملياتها في غزة لإزالة الألغام والمخلفات المتفجرة التي تركتها الهجمات. وتبين من خلال عمليات البحث أن الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة تتواجد في المناطق السكنية والحقول الزراعية، الأمر الذي شكّل خطرًا محدقًا على حياة المدنيين من طلاب المدارس، والعمال، والمزارعين وغيرهم.

وبعد هجوم 2014، تلقت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مئات الطلبات بشأن التخلص من ذخائر متفجرة منتشرة في عدة مناطق في قطاع غزة، حيث استجابت لحوالي 876 طلبًا، وأزالت ودمرت نحو 150 قنبلة كبيرة تحوي نحو 29,500 كيلوجرامًا من المواد المتفجرة، كانت قد ألقيت من الطائرات الحربية، فضلاً عن تقديمها الدعم في تطهير حوالي 7,340 مادة من مخلفات الحرب المتفجرة.

ومنذ انتهاء حرب 2014 حتى عام 2020، قتل من مخلفات الهجمات العسكرية نحو 19 فلسطينيًا، وأصيب 170 آخرون بجروح.

وبعد أكثر من خمسة أعوام من انتهاء الهجوم الأخير عام 2014، عثرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، على قنبلة كبيرة في منطقة الوسطى، مدفونة على عمقٍ كبير، حيث تمكنت من استخراجها وإبعادها. وعلى الرغم من أن الدائرة لديها الكثير من العمل داخل القطاع لإزالة المزيد من مخلفات الحرب المتفجرة التي تشكل خطرًا محدقًا على المدنيين، إلا أنها قد لا تتمكن من مواصلة عملها بسبب الأزمة المتعلقة بتمويلها، حيث تحتاج الدائرة إلى نحو 700,000 دولار لمواصلة عملها في عام 2021، وعدم تقديم التمويل اللازم من شأنه أن يتسبب في وقف أنشطتها، وبالتالي تفاقم الخطر الذي يواجهه المدنيون الذين يقطنون أو يعملون في المناطق الملوثة بمخلفات الحرب المتفجرة.

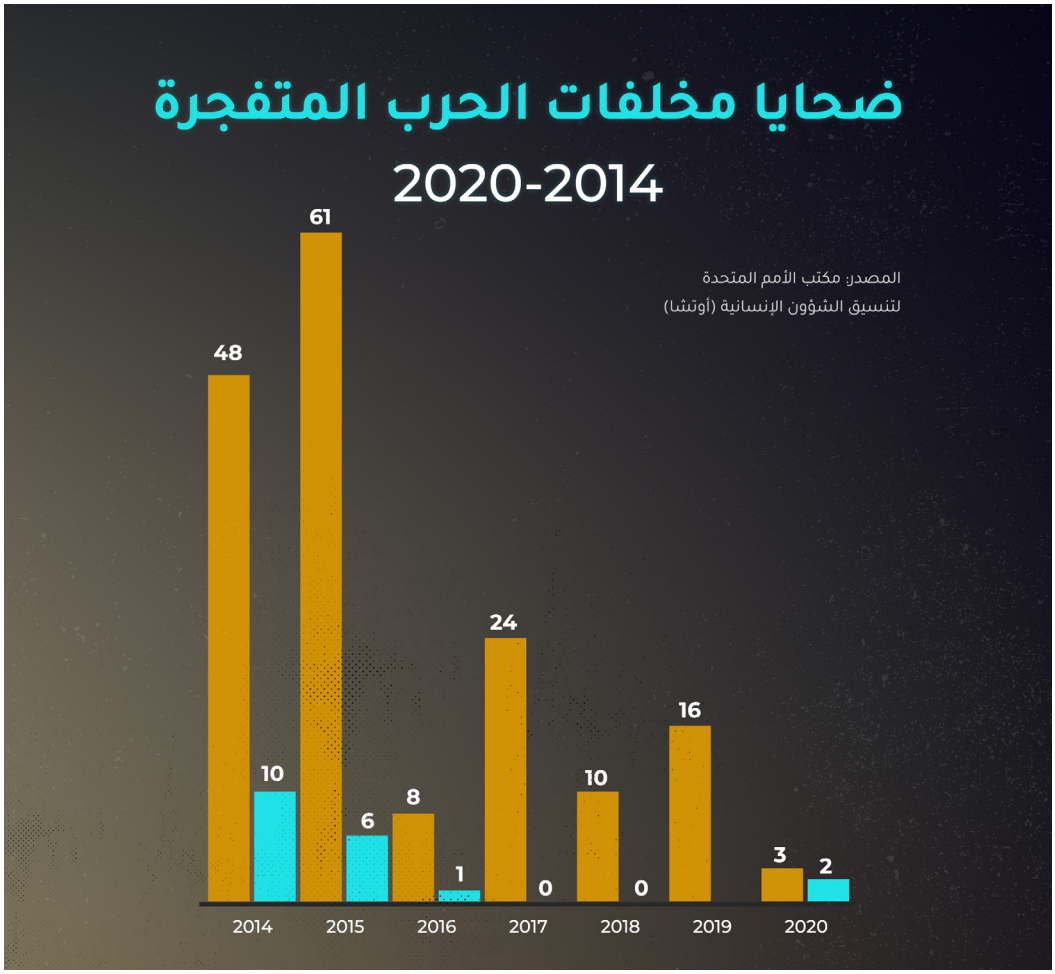

إغلاق المعابر الحدودية

تبقى حرية التنقل والحركة في قطاع غزة من أبرز المشاكل التي تواجه المواطنين الراغبين في التنقل من وإلى القطاع. وباعتبار بقاء معبر رفح الذي يربط بين قطاع غزة ومصر مغلقًا في فترات طويلة خلال العام، فقد تزايدت أهمية معبر إيرز باعتباره معبرًا لسكان قطاع غزة وبوابة رئيسية لما يزيد عن اثني مليون نسمة. وبعد فرض الحصار على غزة، أغلقت جميع المعابر الحدودية باستثناء معبرين مخصصين لحركة الأفراد، وهما معبر إيرز مع إسرائيل شمالي القطاع، ومعبر رفح مع مصر جنوبي القطاع، إلى جانب معبر مخصص لحركة البضائع عبر إسرائيل وهو معبر كرم أبو سالم.

قبل فرض إسرائيل الحصار عام 2006، كان تنقل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع يتم عبر ستة معابر؛ وهي بيت حانون/ إيرز، كارني، ناحل عوز، كرم أبو سالم، ومعبر صوفا على الحدود مع إسرائيل، بالإضافة إلى معبر رفح على الحدود مع مصر.

كان متوسط عدد شاحنات التصدير التي تغادر القطاع يوميًا قبل عام 2006 نحو 70 شاحنة، بالإضافة إلى دخول نحو 583 شاحنة محملة بالمستلزمات والحاجات الإنسانية يوميًا. وكان يتم إدخال معظم البضائع عبر معبر «كارني» شمال شرق قطاع غزة، فيما كان معبر «ناحل عوز» شرق مدينة غزة الخط الرئيسي لدخول الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء.

أغلق معبر «كارني» عام 2007 ومعبر «صوفا» في شهر أيلول/سبتمبر 2008، فيما تدخل معظم البضائع إلى القطاع حاليًا عبر معبر «كرم أبو سالم» و الذي يعمل بشكل جزئي فقط. خلال العامين اللذين تليا فرض الحصار عام 2006، كان متوسط عدد الشاحنات التي دخلت إلى القطاع نحو 112 شاحنة يوميًا، وهو ما يمثل نحو خُمس عدد الشاحنات التي كان يُسمح بدخولها قبل فرض الحصار.

وتم بعد ذلك منع تصدير البضائع خارج القطاع باستثناء عدد قليل منها. أما معبر بيت حانون/ إيرز، والذي تم تجهيزه لاستيعاب أعداد كبيرة من المسافرين يوميًا، فيتعامل مع أعداد قليلة من الأجانب العاملين في مؤسسات إغاثية دولية أو الصحفيين، بالإضافة إلى عدد قليل من الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بمغادرة القطاع لدواعٍ إنسانية كالعلاج أو للدراسة في الخارج.

اسم المعبر	الحالة	تاريخ الإغلاق	الاستخدام
معبر كارني	مغلق	2007	نقل البضائع في كلا الاتجاهين
معبر صوفا	مغلق	2008	نقل مواد البناء للقطاع
معبر ناحل عوز	مغلق	2010	إدخال الوقود للقطاع

• أولاً: حرية الحركة

لدى سكان قطاع غزة منفذين فقط للتنقل؛ وهما معبر رفح البري المحاذي لمصر، والخاضع لسيطرة السلطات المصرية، ومعبر إيرز الواقع شمالي القطاع والخاضع للسيطرة الإسرائيلية.

◦ حرية الحركة من خلال معبر إيرز[1]

يشكل عبور الفلسطينيين من قطاع غزة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية والقدس مشكلة بحد ذاتها، إذ يتطلب ذلك حيازة الفلسطيني على تصريح إسرائيلي حتى يُسمح له بالدخول والخروج، غير أن الحصول على هذا التصريح مشروط باستيفاء بعض المعايير التي وضعتها السلطات الإسرائيلية، والتي تتسم بكونها ضيقة ومتغيرة بين فترةٍ وأخرى.

علاوة على ذلك، قد يرفض الأمن الإسرائيلي عبور أشخاص يمتلكون تلك التصاريح عند وصولهم للمعبر بهدف المغادرة، دون إبداء أسباب واضحة. كما السلطات الإسرائيلية للتجار بلاغات بين الفينة والأخرى تفيد بسحب التراخيص التي بحوزتهم فيما يعرف بـ «المنع الأمني»، بما في ذلك رجال أعمال قدامى ومعروفون، كانوا قد دخلوا وخرجوا من خلال معبر إيرز عشرات المرات على مدار سنواتٍ عدة، مع عدم إعطاء أي تفسيرات لهذا المنع.

وتفتح السلطات الإسرائيلية معبر إيرز لبعض الفئات، وهي فئات محددة تتمثل في:

1. حملة التصاريح التجارية.
2. المرضى ومرافقيهم.
3. حالات إنسانية استثنائية. (مثل الزواج، الوفاة، المرض).

وعلى الرغم من أن هذه الفئات حددت للعبور على وجه الخصوص، إلا أن معالجة طلباتها تستغرق وقتًا طويلًا جداً يصل إلى حد المبالغة، فقد تستغرق معالجة الطلب الخاص بزيارة

1 https://features.gisha.org/%d%8ba%d%8b%2d%91%9d%8a%-9d%8b%5d%88%9d%8b%1d%8a%-9d%8b%9d-86%9%d%8a%7d%84%9d%88%9d%8b%6d%8b%-9d%8a%7d%84%9d%8ad%d%8a%7d%84%9d8%9a.

قريب مريض ما يزيد عن 50 يوم عمل (دون أن يُمنح التصريح في أغلب الحالات)، أما طلب المريض الذي يحتاج للعلاج أو إجراء عملية جراحية عاجلة فقد يستغرق ما يزيد عن 23 يوم عمل.

قبل فرض الحصار على قطاع غزة بلغ المعدل الشهري لخروج الفلسطينيين من معبر إيرز حوالي 30,000 حالة خروج. في عام 2019 بلغ المعدل الشهري لخروج الفلسطينيين عبر معبر إيرز حوالي 14,960 حالة، أما في عام 2020 فقد بلغ المعدل الشهري لحالات الخروج من قطاع غزة حوالي 4,600 حالة، أي بتراجع بلغ نحو 85٪ عن معدل ما قبل فرض الحصار عام 2006.

ووفق ما يتوفر للمرصد الأورومتوسطي من معلومات، فقد وقعت نحو 134 حالة اعتقال لفلسطينيين مسافرين عبر معبر إيرز خلال الخمسة أعوام الماضية (2015 - 2020)، معظمها لتجار ورجال أعمال.

خلال عام 2020، أغلق معبر إيرز في شهر مارس/آذار تم إغلاق المعبر بسبب عيد «بوريم» اليهودي، ثم استمر الإغلاق بسبب تفشي جائحة كورونا، لتنخفض عدد حالات الخروج بشكلٍ كبير، خاصةً في الأشهر من أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول.

جدول يوضح إحصائيات الخروج عبر معبر إيرز من يناير 2010 حتى نوفمبر 2020

الشهر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
يناير	2119	3027	4464	4514	6372	10159	15388	8669	6150	12617	25617
فبراير	1818	2924	3855	3935	6032	11909	14155	7301	6367	11282	21032
مارس	2239	3293	3659	3591	6304	13280	14823	6078	8710	10187	5533
أبريل	1791	3008	3661	3687	5641	13300	13137	4677	6466	11863	222
مايو	1997	-	4088	4531	6704	15888	14605	5324	8525	12361	213
يونيو	2413	-	4053	4650	4503	18418	12493	5761	9506	15471	218
يوليو	2197	3501	4372	5337	1133	19100	11949	6683	11522	18732	303
أغسطس	2183	2799	3581	5150	1582	17800	13447	6173	9671	15627	367
سبتمبر	1608	3493	3132	4979	5939	11804	11050	5126	5263	16609	367
أكتوبر	2354	3076	3000	5908	8666	10745	7101	4812	10187	14993	612
نوفمبر	2211	2876	2541	5502	8835	14990	9239	5716	8556	17442	956
ديسمبر	2949	3538	4619	5410	12927	13880	8409	5241	12402	22330	-

المصدر: مسلك

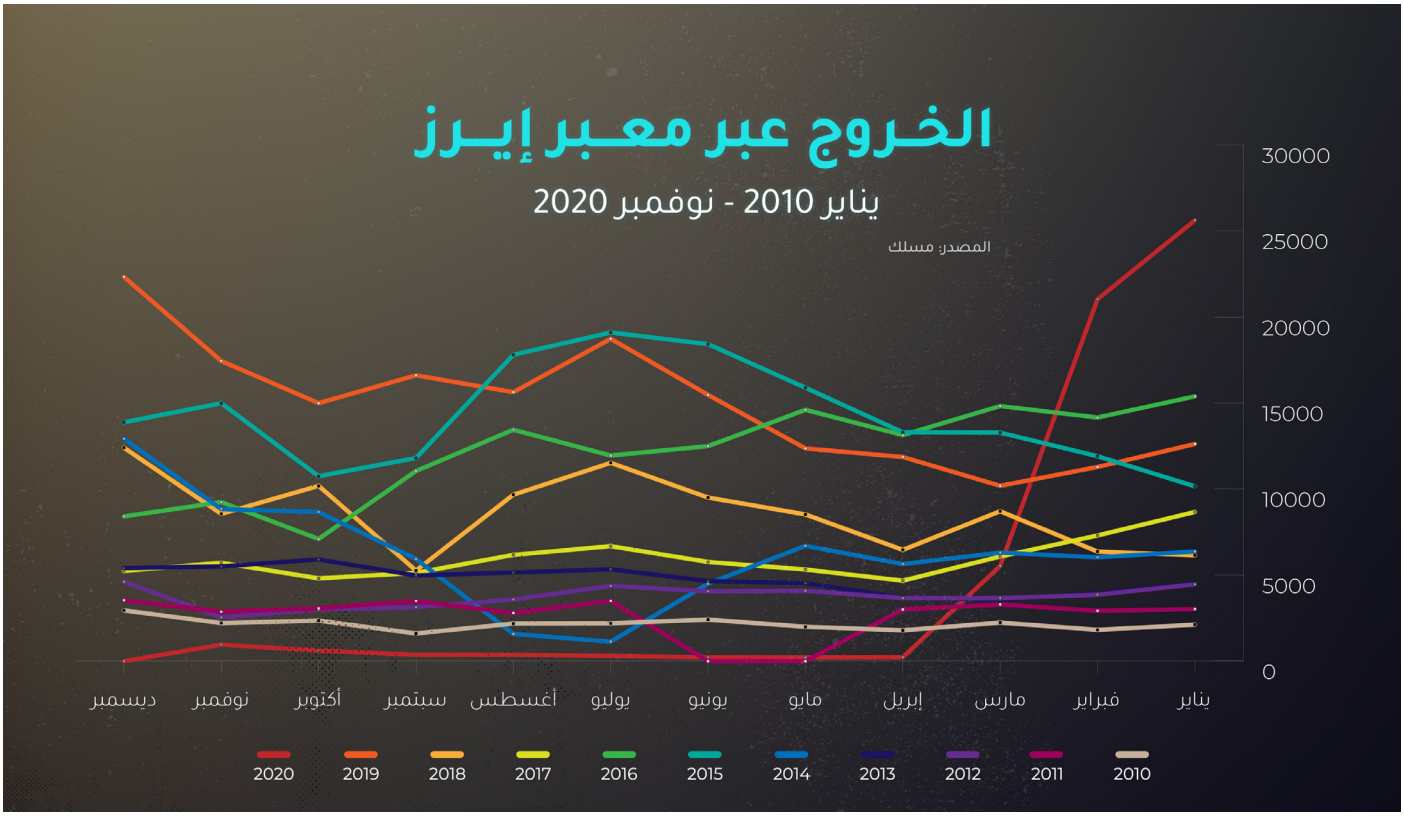
الخروج عبر معبر إيرز
يناير 2010 - نوفمبر 2020
المصدر: مسلك
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0
ديسمبر
نوفمبر
أكتوبر
سبتمبر
أغسطس
يوليو
يونيو
مايو
إبريل
مارس
فبراير
يناير
2020
2019
2018
2017
2016
2015
2014
2013
2012
2011
2010

المعدل الشهري
للخروج عبر معبر إيرز
من 2005 إلى 2020
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0
2020
2019
2018
2017
2016
2015
2014
2013
2012
2011
2010
2005

° حرية الحركة من خلال معبر رفح [2]

يمثل معبر رفح المتنفس شبه الوحيد لسكان القطاع في الدخول والخروج، نظرًا لما يتسم به معبر إيرز من تضييقات وشروط وإجراءات يصعب مجاراتها.

قبل فرض الحصار على قطاع غزة، بلغ المعدل الشهري لدخول وخروج سكان القطاع عبر معبر رفح نحو 40,000 حالة شهريًا، غير أن ذلك تغير منذ يوليو/تموز 2013 بسبب الأوضاع السياسية في مصر، والتي أثرت على عمل المعبر بشكلٍ كبير وتسببت في إغلاقه لفترات طويلة، ما أدى إلى تفاقم الحالات الإنسانية بشكلٍ غير مسبوق.

منذ مايو/أيار 2018 بدأ يعمل المعبر بشكلٍ شبه منتظم. على الرغم من ذلك، بقيت ظروف الخروج والدخول عبر معبر رفح تشكل معاناة كبيرة للمسافرين. على سبيل المثال، يحتاج الشخص الراغب بالخروج من قطاع غزة عبر معبر رفح للتسجيل والانتظار في كشوفات ضمن عشرات الآلاف من الأشخاص حتى يحين دوره. تمتد تلك الفترات أحيانًا حتى ستة أشهر أو أكثر، الأمر الذي يترتب عليه تعطل مصالح المسافرين، ويؤثر على فرصهم الطبية والتعليمية والمهنية، فضلاً عن تعقيدات السفر عن طريق سيناء والذي يتسم بالخطر الشديد في كثير من الأحيان.

في عام 2019 بلغ المعدل الشهري لخروج ودخول الفلسطينين من خلال معبر رفح حوالي 12,172 حالة شهرياً، أما في عام 2020، فقد بلغ المعدل الشهري نحو 4,245 حالة. تأثر عمل المعبر بشكلٍ أساسيٍّ بتفشي جائحة كورونا، حيث أغلق لأيامٍ ممتدة، وبقي مئات الآلاف، بمن في ذلك مرضى وطلاب وأصحاب أعمال، ينتظرون الخروج والدخول عبر المعبر.

2 https://features.gisha.org/%d%8ba%d%8b%2d%91%9d%8a%-9d%8b%5d%88%9d%8b%1d%8a%-9d%8b%9d-86%9%d%8a%7d%84%9d%88%9d%8b%6d%8b%-9d%8a%7d%84%9d%8ad%d%8a%7d%84%9d8%9a.

جدول يوضح إحصائيات الدخول والخروج عبر معبر رفح من يناير 2010 حتى نوفمبر 2020

الشهر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
يناير	-	12361	32834	42897	4316	2727	-	5719	-	5715	13982
فبراير	-	3363	32037	33596	6993	-	3561	2900	3581	8548	12474
مارس	-	8666	29925	37918	6607	2443	-	4191	1520	13296	6287
أبريل	-	9935	30500	39247	6479	-	-	-	4876	13699	1636
مايو	-	15243	32573	35244	4949	1629	1959	3068	8765	12988	1168
يونيو	-	8767	32573	55995	9325	6446	5856	-	12137	9817	14
يوليو	22171	31681	51665	16295	7292	-	2761	-	12294	18378	0
أغسطس	26301	27466	29380	11242	12149	5757	1565	8416	14228	13769	2986
سبتمبر	21538	30617	42916	6503	19991	3307	9595	3361	13321	14928	4359
أكتوبر	15091	29939	37009	11641	13728	4055	6661	-	9731	12127	0
نوفمبر	21418	25761	37479	5952	2688	-	4413	4011	8176	10249	8033
ديسمبر	12480	27561	30489	5238	-	2386	5866	3493	9327	12547	-

المصدر: مسلك

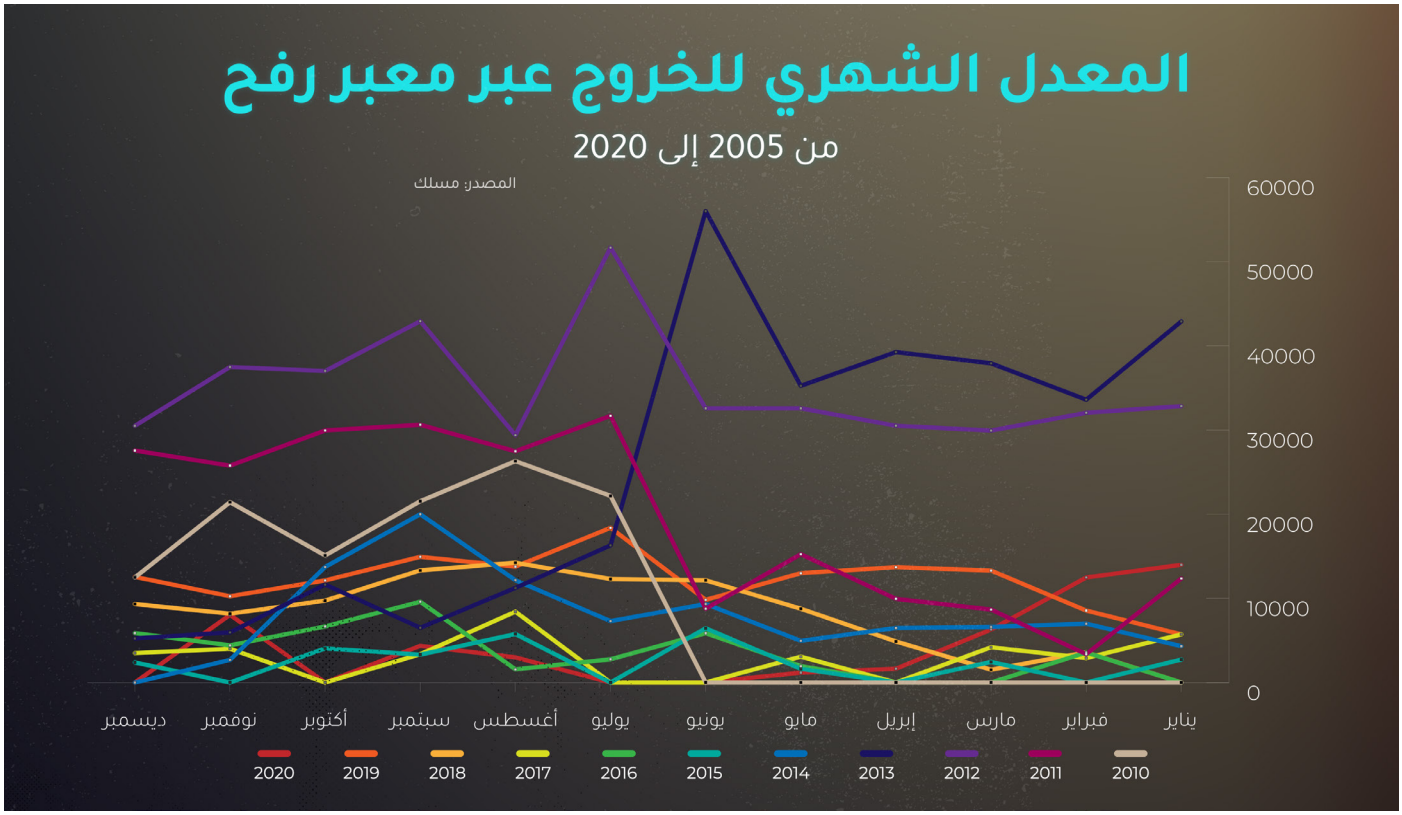
المعدل الشهري للخروج عبر معبر رفح
من 2005 إلى 2020
المصدر: مسلك
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
يناير
فبراير
مارس
إبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020

المعدل الشهري
للخروج عبر معبر رفح
من 2005 إلى 2020
40000
35000
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0
2005
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020

قابل الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي مواطنين فلسطينيين تضرروا جراء إغلاق المعابر الحدودية، الأمر الذي تسبب لهم بمعاناةٍ كبيرة خلال سنوات الحصار المفروضة على القطاع، والتي أثرت على أعمال البعض منهم وعلى الحالة الصحية للبعض الآخر.

«**هدى بارود**»، مواطنة عانت من إغلاق معبر رفح، قالت: «سافر زوجي منذ أكثر من 4 سنوات إلى دولة أوروبية خارج قطاع غزة، وبعد عدة سنوات من المحاولة للحصول على تأشيرة السفر لي ولأطفالي، لم نستطع السفر بسبب إغلاق معبر رفح البري المتكرر، وفي أحيانٍ أخرى بسبب صعوبة التسجيل للسفر نتيجة الأعداد الهائلة للمسافرين المسجلين عبر الهيئات المعنية. في النهاية وبعد أكثر من عام من المحاولات، اضطررنا للسفر عبر تنسيق خاص ودفع مبلغ كبير من المال تم جمعه بصعوبة تخوفًا من انتهاء تأشيرة السفر الخاصة بنا والدخول في معاناةٍ جديدة».

أما «**حسام سالم**»، وهو مصور يقيم حاليًا خارج القطاع، فقال: «بدأت رحلتي في المعاناة للخروج من قطاع غزة منذ العام 2015، إذ حصلت على تأشيرة للسفر إلى إحدى الدول للمشاركة في دراسة عن التصوير، ولكن المعبر أغلق حينها لمدة 6 أشهر على التوالي ولم أتمكن من السفر. منذ ذلك الحين وعلى مدار 3 سنوات، وبحكم عملي كمصور صحفي، كنت أحصل على الكثير من الفرص للسفر، حاولت السفر لأكثر من 30 مرة لأسباب مختلفة مثل استلام جوائز، أو المشاركة في معارض للتصوير، أو حضور ورش عمل، أو عقود عمل، ولكن جميع]تلك المحاولات[باءت بالفشل، إذ في غالب الأحيان كان المعبر يغلق لفترات طويلة وتنتهي صلاحية تأشيرة السفر، أو ينتهي المعرض أو ورشة العمل، و في أحيانٍ أخرى كانت السلطات المصرية تعيدني للقطاع وتمنعني من السفر تحت ذريعة «مرجع أمني»، وهو سبب تستخدمه لإرجاع غالبية الشباب الذي يريدون السفر من قطاع غزة حتى بالرغم من حصولهم على تأشيرة وسبب واضح للسفر».

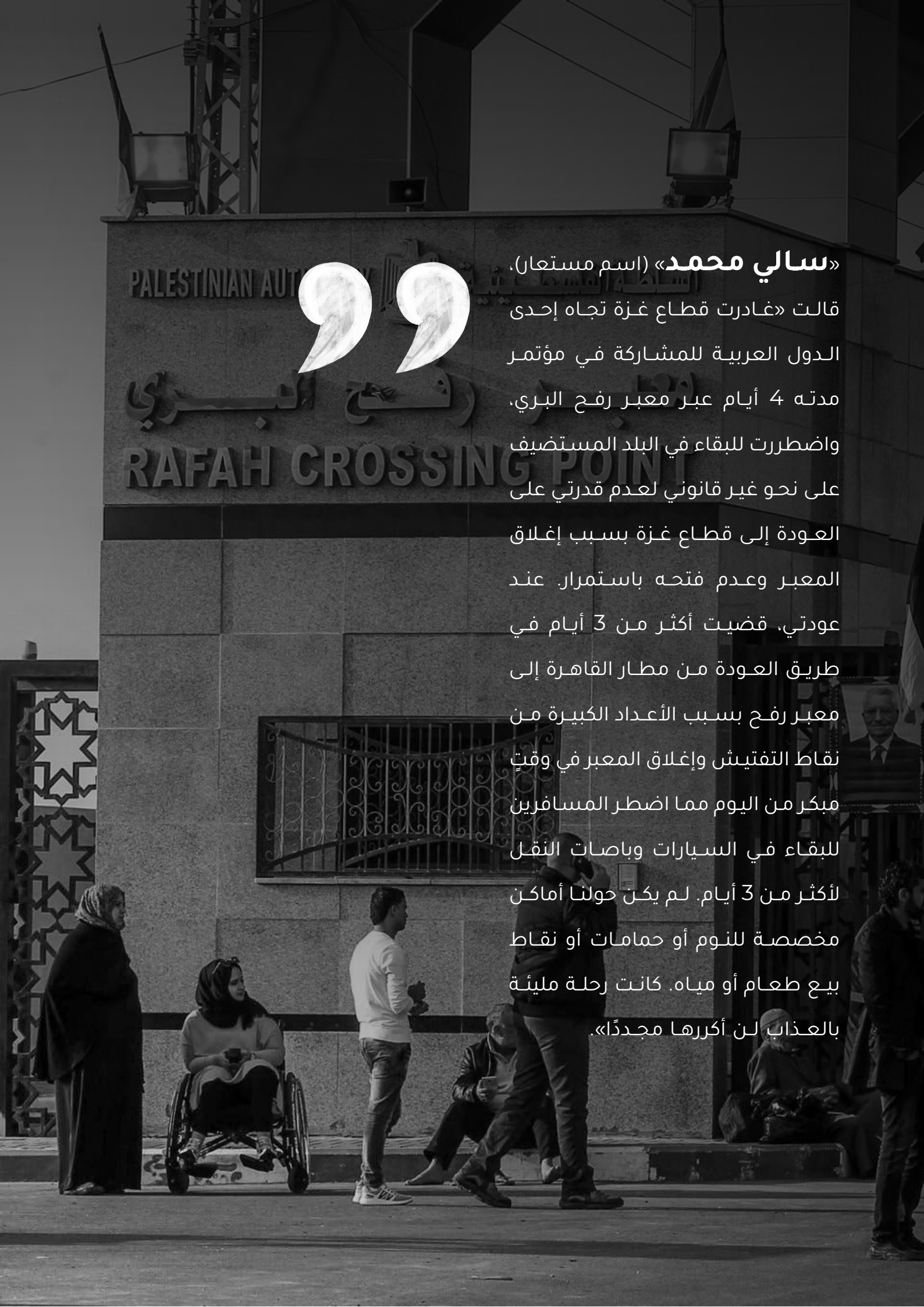

«**سالي محمد**» (اسم مستعار)، قالت «غادرت قطاع غزة تجاه إحدى الدول العربية للمشاركة في مؤتمر مدته 4 أيام عبر معبر رفح البري، واضطررت للبقاء في البلد المستضيف على نحو غير قانوني لعدم قدرتي على العودة إلى قطاع غزة بسبب إغلاق المعبر وعدم فتحه باستمرار. عند عودتي، قضيت أكثر من 3 أيام في طريق العودة من مطار القاهرة إلى معبر رفح بسبب الأعداد الكبيرة من نقاط التفتيش وإغلاق المعبر في وقتٍ مبكر من اليوم مما اضطر المسافرين للبقاء في السيارات وباصات النقل لأكثر من 3 أيام. لم يكن حولنا أماكن مخصصة للنوم أو حمامات أو نقاط بيع طعام أو مياه. كانت رحلة مليئة بالعذاب لن أكررها مجددًا».

«**نادية الشاعر**»، فلسطينية مصابة بسرطان الثدي، قالت لفريق الأورومتوسطي: «أنا مصابة بسرطان الثدي، وأجريت عملية استئصال للثدي وكان يتعين عليّ السفر عبر معبر إيرز إلى الضفة الغربية لتلقي العلاج هناك. وخلال 3 سنوات من إصابتي تم إرجاعي العديد من المرات ومنعي من السفر، على الرغم من أنني قدمت كل الأوراق المطلوبة لتلقي العلاج هناك ومعرفة الجهات الإسرائيلية المتخصصة بأسباب ذهابي ووضعي الصحي. كان وضعي الجسدي والصحي والنفسي سيء للغاية خاصةً أن التأخر عن جلسات العلاج للسرطان ستزيد من احتمالية حصول مضاعفات وتدهور وضعي الصحي. كنت أشعر بالخوف الشديد والقلق وأنا أرى صديقاتي المصابات اللاتي منعن من السفر عبر معبر إيرز أيضًا يمتن بسبب تدهور وضعهم الصحي».

• ثانيًا: نقل البضائع

منذ أن فرضت السلطات الإسرائيلية الحصار على قطاع غزة، منعت إدخال العديد من البضائع المدنية للقطاع. وأعدت السلطات قائمة (غير معلنة) تتضمن السلع المسموح فقط بإدخالها للقطاع، وهو ما يعني منع باقي السلع غير الموجودة في هذه القائمة.

خلال عام 2020، سمحت إسرائيل بدخول معظم السلع والبضائع، إلا أنها مارست قيودًا مشددة في إدخالها، مع استمرار منع كافة السلع «ثنائية الاستخدام»، والتي تعتقد السلطات الإسرائيلية أنها قد تكون قابلة للاستخدام العسكري. وضعت إسرائيل أنواع هذه السلع في قائمة طويلة تضمنت معدات طبية، ومواد ضروية لقطاع الزراعة والصيد، ومعدات اتصالات وغيرها من السلع الأخرى. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية ترى بأن هذه السلع ثنائية الاستخدام، إلا أن الكثير منها تبقى ضرورية لتطوير الاقتصاد في قطاع غزة.

أما مواد البناء الأساسية مثل الإسمنت والحديد، والتي يحتاجها القطاع لإعادة بناء ما دمرته الهجمات العسكرية بشكل أساسي، أو لتنفيذ مشاريع ممولة دوليًا، أو لبناء المنازل والوحدات السكنية للأعداد المتزايدة من السكان، هي الأخى تخضع لشروط وقيود كبيرة.

معدل دخول الشاحنات

قبل نحو عامٍ من فرض الحصار على القطاع-عام 2005- بلغ المعدل الشهري لدخول الشاحنات لقطاع غزة عبر معابر إسرائيل حوالي 10,400 شاحنة، وكان يتم ذلك عبر معبر كارني المخصص لنقل البضائع. إلا أنه وبعد فرض الحصار، أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر «كارني» في يونيو/ حزيران 2007، ثم أغلقت معبر «صوفا» المخصص لنقل مواد البناء في عام 2008، وأكملت ذلك بإغلاق معبر «ناحل عوز» المخصص لنقل المحروقات إلى القطاع في عام 2010.

عام 2008، كشفت وثيقة أعدها مكتب منسق الأعمال في الأراضي الفلسطينية التابع للجيش الإسرائيلي سميت «الخطوط الحمراء» عن اعتماد إسرائيل حدًا أدنى من السعرات الحرارية التي يُسمح أن يتناولها الفلسطيني في غزة وفقًا لسنّه وجنسه وأنواع الغذاء الأساسية التي يمكن إدخالها إلى غزة، وبناءً على ذلك احتساب عدد الشاحنات الغذائية التي يُسمح بدخولها للقطاع. وبناءً على معلومات حصل الأورومتوسطي عليها من تجار ورجال أعمال فلسطينيين، خلال

السنوات الخمس الأول من فرض الحصار الإسرائيلي على القطاع، منعت السلطات الإسرائيلية دخول عدة مواد غذائية، ليس واضحًا حتى اليوم سبب حظرها. شملت تلك المواد الشوكولاتة ورقائق البطاطس (الشيبس) والبسكويت، وعشبة الميرمية، والزنجبيل، والمربى، إلى جانب مواد غير غذائية أخرى مثل الإسمنت والحديد وخشب البناء ومعدات صيد الأسماك.

منذ ذلك الحين، وبالتحديد من عام 2007 إلى عام 2010 أصبح المعدل الشهري لدخول الشاحنات حوالي 2,400 شاحنة فقط، أي حوالي 23٪ مقارنة بالمعدل الشهري لدخول الشاحنات قبل فرض الحصار، وأصبح معبر كرم سالم هو المعبر الوحيد المخصص لنقل البضائع من وإلى قطاع غزة. في عام 2020 بلغ المعدل الشهري لدخول الشاحنات إلى قطاع غزة حوالي 7,000 شاحنة، وهو عدد يمثل نحو 50٪ مما يحتاجه القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية عن عام 2005 وعدد الشاحنات في ذلك العام.

أما حركة دخول البضائع من مصر عن طريق بوابة «صلاح الدين» المحاذية لمعبر رفح، فتبقى ذات أهمية، نظرًا لنوع البضائع التي تدخل من خلالها، والتي يحتاجها القطاع بشكلٍ مستمر ويُمنع دخولها عبر معبر «كرم أبو سالم» الإسرائيلي؛ مثل الوقود ومواد البناء.

ففي عام 2020 دخل إلى القطاع من خلال بوابة «صلاح الدين» نحو 27٪ من الإسمنت اللازم للبناء، وحوالي 77٪ من غاز الطبخ. ولكن على الرغم من أن البضائع التي تدخل من مصر متنوعة ومهمة للسكان، إلا أن كميات دخولها ما تزال قليلة بالمقارنة مع احتياجات القطاع، كما لا يمكن لتلك البوابة أن تشكل بديلاً عن معبر «كرم أبو سالم».

أما فيما يتعلق بخروج الشاحنات من قطاع غزة (التصدير) إلى إسرائيل والضفة الغربية والعالم الخارجي، فوفقاً لاتفاق المعابر الموقع عليه في عام 2005، وافقت إسرائيل على خروج 400 شاحنة يوميًا من قطاع غزة، وذلك وفق تقديراتها لإمكانيات قطاع غزة في التصدير.

في عام 2005 خرج من قطاع غزة ما يقارب الـ 10,000 شاحنة، بمعدل ما يقارب 833 شاحنة شهريًا. إلا أنه ومنذ فرض الحصار، وبالتحديد من يونيو/حزيران 2007 وحتى أكتوبر/ تشرين الأول 2014، بلغ عدد الشاحنات الخارجة من قطاع غزة شهريًا حوالي 14,7 شاحنة، أي ما يعادل 1,5٪ من المعدل الشهري للشاحنات الخارجة من القطاع قبل فرض الحصار. وفي النصف الأول من عام 2020 خرج من قطاع غزة نحو 316 شاحنة فقط شهريًا، أي ما يعادل نحو 38٪ من أعداد الشاحنات التي كانت تخرج قبل فرض الحصار.

Euro-Med Human Rights Monitor

خنقٌ وعزلـة

حرية الحركة

من وإلى قطاع غزة (2020)

معبر إيزر

يفتح المعبر فقط لـ

- حاملي التصاريح التجارية
- حالات إنسانية استثنائية
- المرضى ومرافقيهم

من 30,000 إلى 4,620

انخفاض معدلات الخروج
شهريًا (2005 - 2020)

134

حالة اعتقال على المعبر
(2020 - 2015)

50-23

يوم عمل تستغرقها معالجة
طلبات الخروج للمرضى

معبر رفح

60 - 90+ يومًا

فترة الانتظار على القوائم
للخروج عبر المعبر

إغـلاق متكـرر

يمنع مئات الآلاف من
الخروج أو الدخول إلى غزة

من 40,000 إلى 4,245

انخفاض معدلات الخروج
شهريًا (2005 - 2020)

انهيار الاقتصاد

شهد قطاع الاقتصاد في غزة انهيارات متتالية خلال سنوات الحصار. فبمجرد فرض الحصار عام 2006، دخل اقتصاد غزة حالة من الركود، حين شمل الحصار إغلاقًا شبه كلي للمعابر التجارية، الأمر الذي تسبب في شل الحركة الاقتصادية، خاصة في الفترات التي تشن فيها القوات الإسرائيلية هجمات عسكرية على القطاع.

إضافة إلى ذلك، تعمقت خسائر القطاع الخاص نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حركة رجال الأعمال والتجار، واستهداف العديد من الشركات والمنشآت الخاصة، والتي تعيل شريحة كبيرة من سكان القطاع.

وبحسب تقرير الأونكتاد[1] الصادر في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، فإن التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العقد الماضي قدرت بـ 16,7 مليار دولار، وهو ما يعني أن نصيب الفرد الواحد من الخسائر الاقتصادية بفعل الحصار بلغ نحو 9 آلاف دولار، وذلك بسبب الإغلاق طويل الأمد والعمليات العسكرية التي تعرض لها القطاع خلال فترة الحصار. وبقيت نسبة البطالة في قطاع غزة من بين الأعلى في العالم، فبعد أن كانت تصل إلى نحو 23,6٪ عام 2005، وصلت في 2020 إلى حوالي 49٪، فيما نما الاقتصاد الإقليمي في القطاع بنسبة تقل عن 5٪.

هذه الأزمات الاقتصادية صاحبها انكماش في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27٪، وقفزت معدلات الفقر من 40٪ في عام 2005 إلى 56٪ في عام 2020، فضلاً عن ارتفاع فجوة الفقر من 14٪ إلى 20٪.

وبالنظر إلى التكلفة السنوية لانتشال الأفراد من الفقر، فقد تضاعفت أربع مرات، من 209 مليون دولار إلى 838 مليون دولار.

• أزمة كورونا

ضاعفت أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) الأزمات التي يعاني منها اقتصاد القطاع، حيث تسبب حظر التجوال المفروض لدواعي الوقاية والحجر الصحي إلى زيادة معاناة العمال الذين يعملون بنظام المياومة (الأجور اليومية). وبحسب اتحاد نقابات العمال في قطاع غزة فإن حوالي 160,000 عامل يعملون في قطاع غ بنظام المياومة - ويشكلون حوالي 90٪ من عددهم الإجمالي- قد تضرروا بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. حيث أن أغلبهم إما فقدوا أعمالهم أو توقفوا عن العمل بشكل مؤقت بسبب الإغلاقات لمواجهة تفشي جائحة كورونا. إلى جانب ذلك، فإن الإجور اليومية التي يتحصل عليها هؤلاء العمال تجعلهم

1 https://unctad.org/system/files/press-material/PR20034_ar_Gaza.pdf

غير قادرين على مواجهة هذه الإغلاقات، خاصةً أن متوسط الأجر اليومي للعامل لا يزيد عن 35 شيقلاً إسرائيليًا، أي ما يعادل 3 دولارات أمريكية يوميًا، وهو ما لا يتناسب مع الظروف المعيشية الصعبة وغلاء الأسعار.[2]

ووفق مؤشرات محلية، فإن إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الصناعات الإنشائية في غزة خلال عام 2020 بلغت حوالي 1,56 مليون دولار شهرياً، فيما تزيد الخسائر غير المباشرة عن 3 ملايين دولار شهرياً.

أما فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، فإن حوالي 73٪ من سكان القطاع يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حيث ازدادت هذه النسبة بشكلٍ كبير مقارنةً بعام 2005 والتي بلغ فيها معدل الأمن الغذائي حوالي 44٪.

وبحسب المعلومات الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، فإن سنوات الحصار فضلاً عن تفشي جائحة كورونا أدت إلى جعل حوالي 80٪[3] من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات والمنح الدولية، حيث يتلقى 4 من كل 5 أشخاص مساعدات مالية.

وأجرى الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي مقابلات مع مواطنين فلسطينيين في غزة تضررت أعمالهم بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة للحصار.

2 https://www.alaraby.co.uk/economy/%D%8AC%D%8A%7D%8A%6D%8AD%D%8A%-9D%83%9D%88%9D%8B%1D%88%9D%86%9D8%A%-7D%8AA%D%8B%2D8%9A%D%8AF-%D%8A%3D%88%9D%8AC%D%8A%7D%8B%-9D%8A%7D%82%9D%8AA%D%8B%5D%8A%7D%8AF-%D%8BA%D%8B%2D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%85%9D%86%9D%87%9D83%9

3 https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D%82%9D%8B%7D%8A%7D%8B%-9D%8BA%D%8B%2D87%9

«**ناصر الحلو**»، رجل أعمال، قال للأورومتوسطي: «تأثر قطاع الأعمال الخاصة سلبًا بشكلٍ كبير بسبب الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. وكان أثر ذلك علينا أن تم إغلاق أحد أهم مصانعنا، وهو مخصص لصناعة الأبواب بكافة أنواعها. تم تأسيس هذا المصنع في عام 1986 وأغلق عام 2014 بسبب سوء الأحوال الاقتصادية. بلغة الأرقام وعلى مدار السنوات التي سبقت إغلاق المصنع، قمنا بتقليص عدد الموظفين في المصنع من 60 موظف يعملون بنظام دوام كلي إلى 12 موظف يعملون بنظام الدوام الجزئي، وانخفض عدد الأبواب المنتجة لدينا من 500 باب إلى 60 بابًا شهرياً».

«**موسى خصوان**»، مدير المركز الدولي للأسنان في غزة، قال: «تأثر قطاع عملنا على نحوٍ كبير بسبب حالة الركود الاقتصادي في قطاع غزة، فقد انخفضت نسبة الأشخاص الذين يقومون بترميم الأسنان بشكلٍ كبير وانحصرت أعداد المرضى لدينا فقط بمن يحتاجون لعلاج فوري بسبب الألم الكبير الذي يعاني منه المريض. لا يلجأ المريض إلى العلاج إلا في حالة وصوله لألم كبير وشديد لا يحتمل، وطبعًا ذلك بسبب الكلفة العالية لعلاج الأسنان. قابلت الكثير من المرضى ممن يحتاجون عمليات إصلاح

عصب الأسنان، ولكن بدلًا من ذلك وبسبب عدم توفر المال الكافي لإجرائها، كانوا يلجأون إلى خلع السن نفسه لتوفير أكبر قدر من المال. أيضًا خلال سنوات الحصار، أغلق العديد من أطباء الأسنان الذين كانوا يستأجرون عيادات في مركزنا بسبب عدم توافد المرضى بشكل يسمح لهم بالاستمرار في العمل».

«**كمال عبيد**»، عامل في مجال البناء، قال: «أعمل في مجال البناء منذ سنوات طويلة جدًا، فقبل الحصار على غزة كنت أعمل في مجال البناء طوال أيام الأسبوع. حتى في يوم الجمعة كنت أعمل بسبب ضغط العمل وكثرة الأعمال المراد تنفيذها، وكنت أخذ أجرة يومية حوالي 60 شيكلًا (نحو 17 دولارات) في اليوم، أما بعد الحصار قلت أعمال البناء بشكل كبير جدًا لدرجة أنني في كثير من الأحيان لا أعمل سوى ليوم واحد في الأسبوع، كما انخفض أجري اليومي لأكثر من النصف. أعرف الكثير من معامل تصنيع الحجارة التي أغلقت، كمان أن عدة شركات مختصة بأعمال البناء توقفت أيضًا. قبل الحصار كنا نشارك في بناء البنايات والمساجد والجامعات والأماكن الترفيهية، الآن يتركز عملنا على بناء شقق سكنية بسيطة، بالكاد أجرة هذه الأعمال تكفي لتلبية احتياجاتنا الأساسية والضروريات».

Euro-Med Human Rights Monitor

خنقٌ وعزلـة

انهيار الاقتصاد

في غزة خلال 15 عامًا من الحصـــار

$9,000

الخسائـر الاقتصـادية
للفرد الواحد بسبب الحصار

%49

من القوى العاملة
عاطلـون عن العمـل

%56

من السكان
تحت خط الفقر

838 مليون $

التكلفة السنوية
لانتشال الأفراد من الفقر

7,000

شاحنة شهريًا تدخل للقطـاع
نحو 50% من معدل المطلوب
مقارنة بـ 2005

%27

فقط من الإسمنت
اللازم للبناء دخل خلال 2020

المنطقة الإسرائيلية العازلة تعيق عمل المزارعين

تمتد سيطرة السلطات الإسرائيلية لتصل إلى الأراضي الزراعية في قطاع غزة، حيث تفرض «منطقة عازلة» عرضها 300 متر من السياج الفاصل. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية تعلن بأنها تسمح للمزارعين بالوصول حتى مسافة 100 متر من السياج بشرط التنسيق المسبق، إلا أن الممارسات العملية تثبت عكس ذلك، إذ يتعرض المزارعون لأخطارٍ جسيمة عند الاقتراب من تلك المنطقة، ولا يستطيعون ممارسة أعمالهم بشكلٍ طبيعي هناك.

وظل تطبيق هذه المسافات معمولاً به حتى سبتمبر/أيلول من عام 2005، حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية أن مسافة 150 مترًا على الأقل عن السياج الفاصل هي المسافة التي يسمح لسكان القطاع الاقتراب منها، ثم وسعت المسافة في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2008 لتصبح 300 مترًا.

غير أن شن إسرائيل الهجوم العسكري على القطاع في كانون أول/ ديسمبر 2008 أدى إلى فرض مسافة جديدة - كنوع من العقاب بسبب الحرب- تبعد ما بين 1,000 حتى 1,500 مترًا عن السياج الفاصل، يحظر فيها على السكان والمزارعين الفلسطينيين الوصول لها، وهي المسافة التي تشكل حوالي 17٪ من مجموع أراضي القطاع و35٪ من الأراضي الزراعية.

علاوة على ذلك، عمدت القوات الإسرائيلية خلال سنوات الحصار والهجمات العسكرية إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، شملت خسارات باهظة تكبدها المزارعون وأصحاب الأراضي.

بعد الهجوم العسكري عام 2012، سمحت إسرائيل بوصول السكان لمسافة تبعد 100 مترًا عن السياج الفاصل، ثم في عام 2013 فرضت حظرًا جديدًا تمثل بمنع اقتراب السكان من مسافة 300 متر.

وبالرغم من أن إسرائيل تحدد المسافات المسموح الوصول لها والمسافات المحظورة، والتي بموجبها يلتزم المزارعون الفلسطينيون خشية استهدافهم في حال تجاوزها، إلا أن القوات الإسرائيلية تستهدف في كثير من الأحيان حتى أولئك الموجودين في المساحات المسموح بها، دون مبررات موجبة لهذا الاستهداف، وتنفذ عمليات توغل دورية للأراضي الزراعية التي يعمل بها المزارعون في المناطق الآمنة.

وارتفعت هذه الأعداد منذ الاحتجاجات التي انطلقت في 30 مارس/آذار 2018 على طول السياج الحدودي الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة فيما يسمى بـ «مسيرات العودة». حيث قتل ما لا يقل عن 214 فلسطينيًا في التظاهرات، منهم حوالي 46 طفلاً، وأصيب ما يزيد على 36,100 منهم 8,800 من الأطفال[1].

إلى جانب ذلك، يعاني سكان الأحياء القريبة من المناطق الحدودية من مضايقات مختلفة، تشمل رش المبيدات الزراعية خلال فترات متقطعة من العام، فيما يبدو كمحاولة لإتلافها.

1 Ibid

فقد اعترفت السلطات الإسرائيلية أنها قامت بحوالي 30 عملية رش من الجو على المناطق الزراعية على طول السياج مع غزة، وذلك في الأعوام من 2014 إلى 2018، الأمر الذي أدى إلى الإضرار بالمحاصيل الزراعية، حتى التي تتواجد في المناطق التي تبعد أكثر من 300 متر عن السياج، وهو ما يعني تهديد المصدر الوحيد لمعيشة المزارعين[2].

واستمرت عمليات الرش خلال عام 2020 لعدة مرات خلال العام. على سبيل المثال، في شهر يناير/كانون الثاني 2020 رشت الطائرات المسيرة الإسرائيلية المبيدات الزراعية على المحاصيل على طول السياج الفاصل، وعرضت حقول زراعية واسعة للخطر، ثم عادت مرة أخرى في شهر أبريل/نيسان برش المبيدات مرة أخرى، فيما تضمن باقي العام عمليات رش أو مضايقات متفرقة.

وأجرى الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي مقابلات مع مزارعين في قطاع غزة، تكبدوا خسائر كبيرة نتيجة الحصار المفروض والتضييقات التي تفرض عليهم، الأمر الذي أفقدهم القدرة على إعالة أسرهم وتأمين الاحتياجات الأساسية والضرورية لهم.

2 Ibid

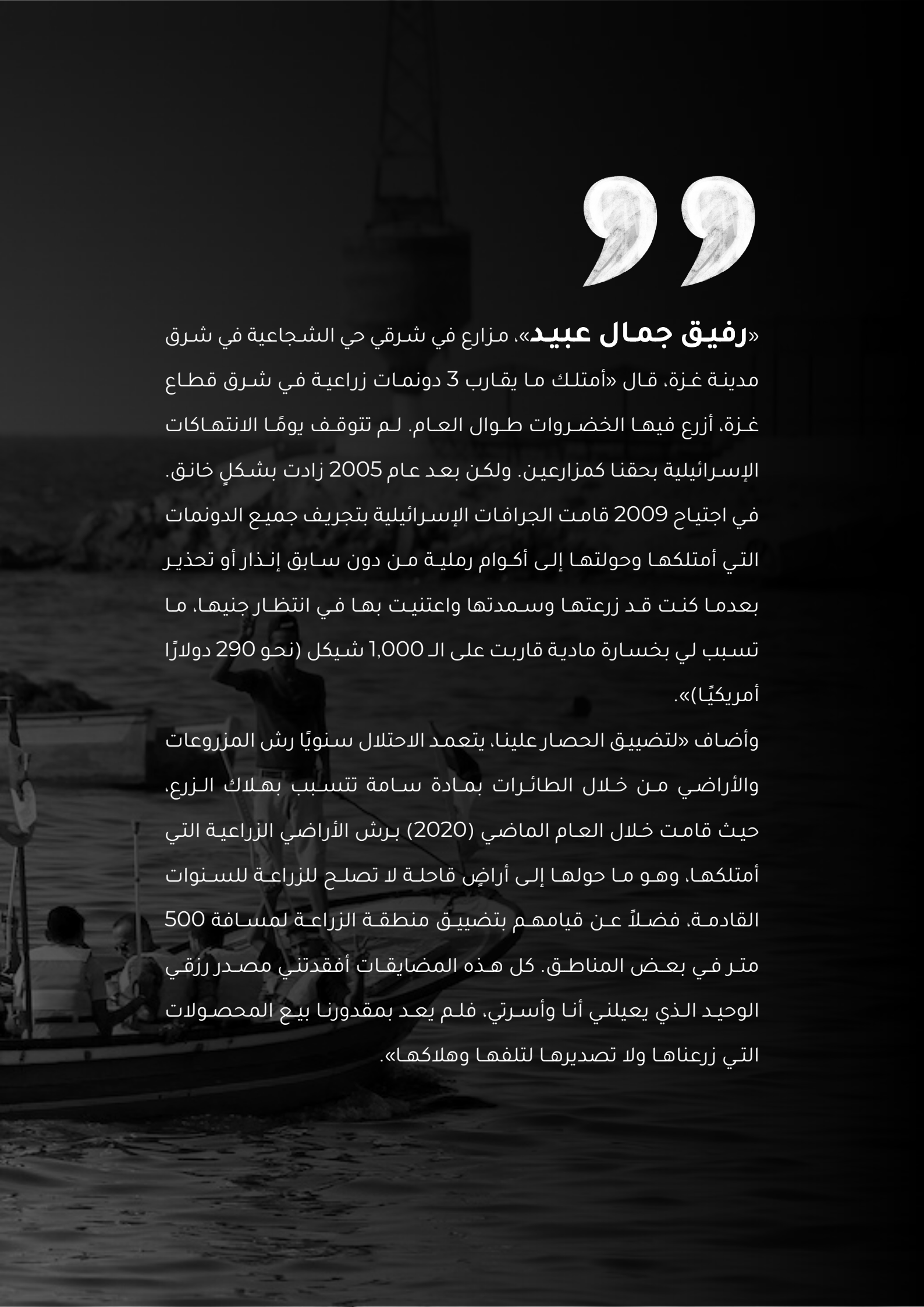

«**رفيق جمال عبيد**»، مزارع في شرقي حي الشجاعية في شرق مدينة غزة، قال «أمتلك ما يقارب 3 دونمات زراعية في شرق قطاع غزة، أزرع فيها الخضروات طوال العام. لم تتوقف يومًا الانتهاكات الإسرائيلية بحقنا كمزارعين. ولكن بعد عام 2005 زادت بشكلٍ خانق. في اجتياح 2009 قامت الجرافات الإسرائيلية بتجريف جميع الدونمات التي أمتلكها وحولتها إلى أكوام رملية من دون سابق إنذار أو تحذير بعدما كنت قد زرعتها وسمدتها واعتنيت بها في انتظار جنيها، ما تسبب لي بخسارة مادية قاربت على الـ 1,000 شيكل (نحو 290 دولارًا أمريكيًا)».

وأضاف «لتضييق الحصار علينا، يتعمد الاحتلال سنويًا رش المزروعات والأراضي من خلال الطائرات بمادة سامة تتسبب بهلاك الزرع، حيث قامت خلال العام الماضي (2020) برش الأراضي الزراعية التي أمتلكها، وهو ما حولها إلى أراضٍ قاحلة لا تصلح للزراعة للسنوات القادمة، فضلاً عن قيامهم بتضييق منطقة الزراعة لمسافة 500 متر في بعض المناطق. كل هذه المضايقات أفقدتني مصدر رزقي الوحيد الذي يعيلني أنا وأسرتي، فلم يعد بمقدورنا بيع المحصولات التي زرعناها ولا تصديرها لتلفها وهلاكها».

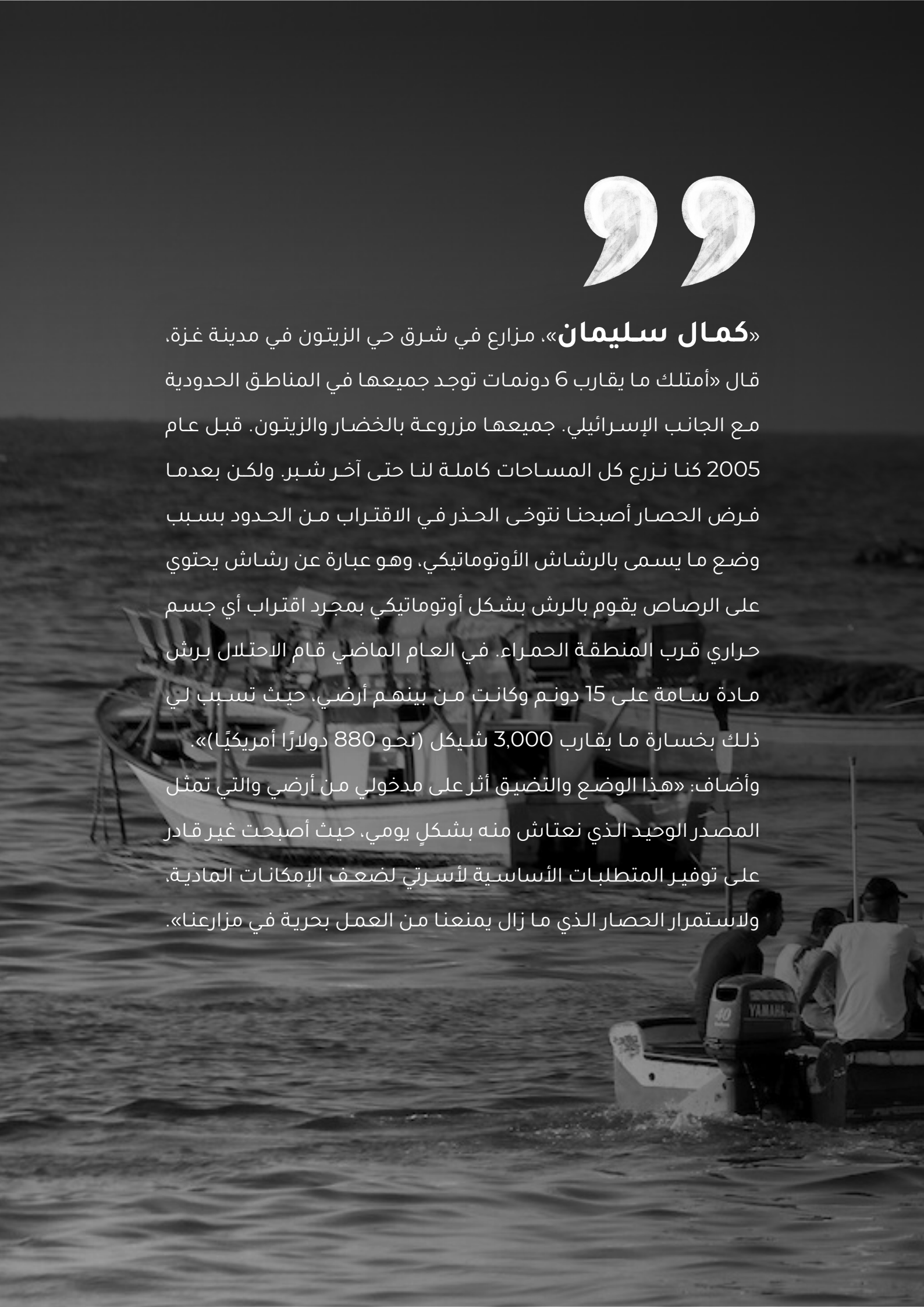

«**كمال سليمان**»، مزارع في شرق حي الزيتون في مدينة غزة، قال «أمتلك ما يقارب 6 دونمات توجد جميعها في المناطق الحدودية مع الجانب الإسرائيلي. جميعها مزروعة بالخضار والزيتون. قبل عام 2005 كنا نزرع كل المساحات كاملة لنا حتى آخر شبر. ولكن بعدما فرض الحصار أصبحنا نتوخى الحذر في الاقتراب من الحدود بسبب وضع ما يسمى بالرشاش الأوتوماتيكي، وهو عبارة عن رشاش يحتوي على الرصاص يقوم بالرش بشكل أوتوماتيكي بمجرد اقتراب أي جسم حراري قرب المنطقة الحمراء. في العام الماضي قام الاحتلال برش مادة سامة على 15 دونم وكانت من بينهم أرضي، حيث تسبب لي ذلك بخسارة ما يقارب 3,000 شيكل (نحو 880 دولارًا أمريكيًا)».

وأضاف: «هذا الوضع والتضيق أثر على مدخولي من أرضي والتي تمثل المصدر الوحيد الذي نعتاش منه بشكلٍ يومي، حيث أصبحت غير قادر على توفير المتطلبات الأساسية لأسرتي لضعف الإمكانات المادية، ولاستمرار الحصار الذي ما زال يمنعنا من العمل بحرية في مزارعنا».

أزمــة الصــيادين

تقضي اتفاقية أوسلو التي وقعت عليها كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 بالسماح للفلسطينيين بالإبحار حتى مسافة 20 ميلاً بحرياً (37 كيلو مترًا) مقابل شواطئ قطاع غزة. مع ذلك، فإنه دائماً ما يتم منع الفلسطينيين من الوصول لتلك المسافة وإرجاعهم لمسافات تقل عن 12 ميلاً بحريًا.

تقوم إسرائيل بشكلٍ روتيني بتقليص مساحة الصيد أمام الصيادين في غزة، ففي عام 2006 قلصت إسرائيل مساحة الصيد إلى 10 أميال بحرية، ثم قلصتها بعد ذلك إلى 6 أميال بحرية، ومرة ثالثة إلى 3 أميال بحرية وذلك في عام 2009 عقب عملية «الرصاص المصبوب». في بداية عام 2019، أعلنت إسرائيل عن توسيع مساحة الصيد حتى 12 ميلاً بحرياً، ثم سمحت بالصيد حتى 15 ميلاً بحرياً، إلا أنها خلال عام 2019 قلصت المساحة المسموح الصيد فيها 9 مرات كإجراء عقابي جماعي، أربعة منها أغلق فيه البحر كلياً. في عام 2020 استمرت إسرائيل بالعمل بهذه السياسة، وقلصت مساحة الصيد خمس مرات مختلفة، منها مرة أغلقت فيها البحر بشكل كامل[1].

1 https://features.gisha.org/%D%8BA%D%8B%2D%91%9D%8A%-9D%8B%5D%88%9D%8B%1D%8A%-9D%8B%9D-86%9%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%6D%8B%-9D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8A%7D%84%9D8%9A/

في الوقت ذاته، تفيد لجان الصيادين في غزة بتعرض الصيادين وقواربهم بشكلٍ مستمر لإطلاق النيران من قبل القوات البحرية الإسرائيلية. النصف الأول وحده من عام 2020 شهد حوالي 171 حالة إطلاق نار من قبل البحرية الإسرائيلية باتجاه الصيادين وقواربهم، فضلاً عن اعتقال 3 صيادين من ضمنهم قاصر في الثلث الأول من عام 2020.[2]

بخلاف تقييد مساحات الصيد وإطلاق النيران والاعتقالات بحق الصيادين ومعداتهم، تقيد السلطات الإسرائيلية دخول المواد اللازمة لإعادة تأهيل القوارب المتضررة من إطلاق النيران من قبل القوات البحرية الإسرائيلية. ونظرًا للتقييد والمنع في إدخال هذه المستلزمات الضرورية لاستمرار الصيادين في ممارسة عملهم، انخفض عدد العاملين في مجال الصيد من حوالي 10,000 في عام 2000 إلى 3,600 في عام 2020 ، حيث يعيل هؤلاء الصيادين حوالي 18,250 شخصاً، وهو ما يعني أن التأثير على مورد رزق هؤلاء الصيادين من شأنه أن يهدد حياة الآلاف من المواطنين الغزيين.

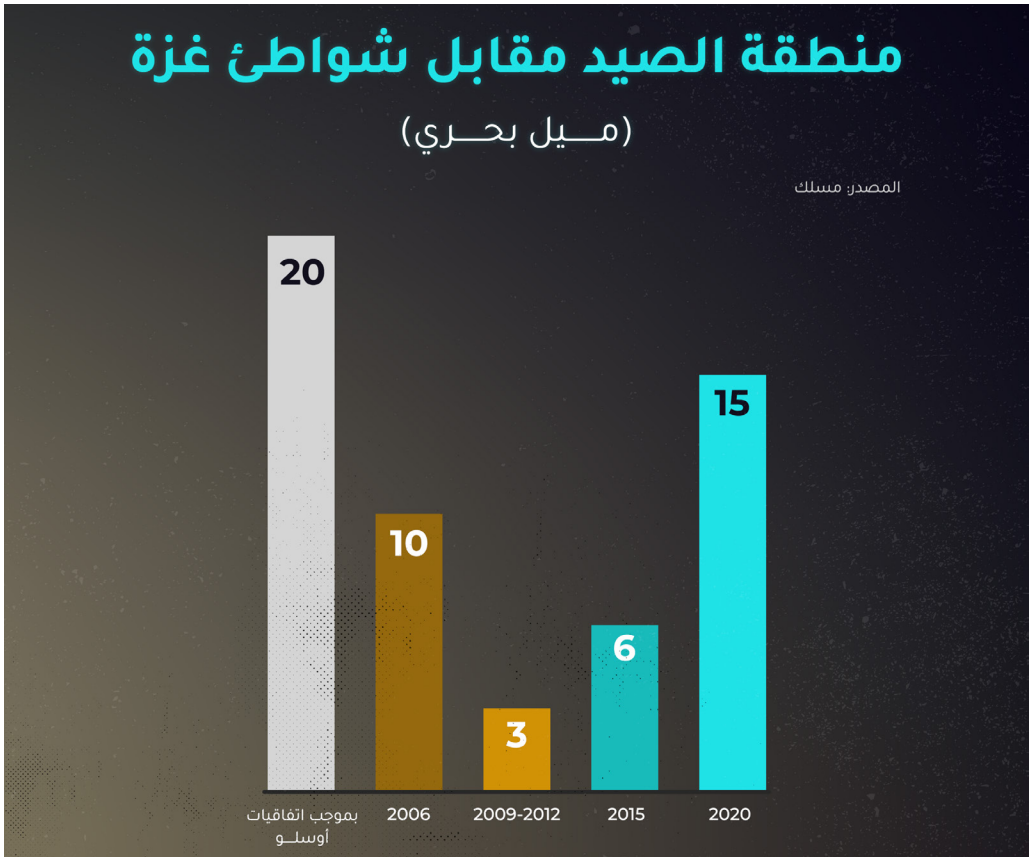

2 Ibid

قابل الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي مجموعة من الصيادين في قطاع غزة، تحدثوا عن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على عملهم، والتي أثرت بشكلٍ كبير على مصدر رزقهم الوحيد المتمثل في الصيد.

«**أسامة حسن**» (اسم مستعار)، صياد من شمال غزة قال: «بتاريخ 8 مايو/أيّار 2020 وعند حوالي الساعة 8:30 صباحًا، بينما كنت متوجهًا للصيد بواسطة الحسكة (القارب) التي أمتلكها، وإذ بزورق حربي إسرائيلي يطاردني ويطلق الرصاص نحوي، حيث أدى ذلك إلى إصابتي بعيار مطاطي، وكدمات وإعطاب محرك القارب وتوقفه عن العم.. وعندما اقترب الزورق مني أمروني بخلع ملابسي ثم قاموا برش المياه العادمة تجاهي، رغم أنني كنت أمارس الصيد في المنطقة المسوحة لي، حيث أنني لم أتجاوز مسافة الثلاثة أميال. بقيت على هذا الحال لمدة 3 ساعات، إلى أن تمكن مجموعة من الصيادين من الوصول إليّ ونقلوني إلى الميناء».

«**سمير كرم**» (اسم مستعار)، صياد تضرر قاربه ومعدات الصيد التي يستخدمها جراء اعتداء عليه، قال: «في 15 مايو/أيّار 2020 وعند الساعة 5:30 صباحًا، بينما كنت أنا وأخي نمارس عملنا ضمن مسافة 3 أميال عند بحر شمال غرب بلدة بيت لاهيا، فتحت الزوارق الحربية نيران أسلحتها الرشاشة بشكلٍ كثيف تجاه قاربنا وهي عبارة عن أعيرة معدنية مغلفة بالمطاط، حيث أصابت الطلقات محرك القارب مما أدى إلى تضرره بالكامل، وتم إتلاف 11 قطعة من شباك الصيد الخاصة بقاربنا».

«سائد حسن») اسم مستعار)، صياد من مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة قال: «بتاريخ 3 فبراير/شباط 2020 وعند الساعة 3:30 مساءً، بينما كنت أمارس عملي مع 3 من أقربائي في بحر خانيونس جنوبي القطاع، تعرّضنا لإطلاق نار من زورق حربي إسرائيلي، رغم عملنا على بعد 10 أميال بحرية فقط. وعندما اقترب الزورق منا طلب منا الجنود خلع ملابسنا والقفز في البحر والتحرك نحو الزورق، وعندما فعلنا ذلك اعتقلونا واحتجزوا القارب، واقتادونا إلى ميناء أسدود الإسرائيلي وحققوا معنا حتى الساعة 11:30 مساءً، ثم أفرجوا عنا وبقي القارب محتجزاً».

تدهور الوضع الصحي[1]

يعاني سكان قطاع غزة بفعل الحصار الإسرائيلي طويل الأمد من أوضاع صعبة على مختلف المستويات، لا سيما مستوى الرعاية الصحية، إذ تسبب الحصار بشح دائم في الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية الأساسية، وبالتالي ضعف الخدمات الصحية المقدمة للسكان. ويعد القطاع الصحي من أكثر القطاعات تضررًا من سياسات المنع الإسرائيلية، حتى شارف على الانهيار الكامل خصوصًا مع بدء تفشي جائحة كورونا داخل القطاع أواخر شهر أغسطس/ آب 2020.

شهد القطاع الصحي خلال الـ 15 عامًا الماضية العديد من النكسات والتحديات التي كان لها بالغ الأثر على الخدمات الصحية المقدمة لمواطني قطاع غزة، إذ عانى القطاع الصحي من الهجمات

العسكرية الإسرائيلية والتي تخللها الاستهداف المباشر وغير المباشر للمستشفيات والمراكز الصحية والطواقم الطبية، إضافة إلى التقييد المفروض على دخول الأدوية والمستلزمات الطبية وقطع الصيانة الخاصة بالأجهزة الطبية.

يرتكز القطاع الصحي في قطاع غزة على ثلاثة أسس؛ أولها التحويلات الخارجيّة لعلاج الأمراض التي لا تستطيع مستشفيات القطاع التعامل معها، سواء التحويل إلى مستشفيات الضّفة الغربية أو المستشفيات الإسرائيليّة، أو مستشفيات أخرى في الخارج. والأساس الثاني متعلقٌ بالوفود الطبيّة الخارجيّة، والتي غالبًا ما تكون وفودًا تخصّصيةً في مجالاتٍ صحيّة محددة كالعظام والأعصاب، والتي تُسهِمُ إلى حدٍّ ما في علاج عددٍ لا بأسَ به من الحالات المرضية، خاصّةً أولئك الذين لا يستطيعون السفر بسبب المنع الإسرائيليّ، والذين وصلت نسبتُهم إلى 50٪ من مجمل أعداد المرضى الذين حصلوا على أذونات للعلاج في الخارج. أما الأساس الثالث: فهو المساعدات الطبيّة المقدمة من منظمة الصحّة العالميّة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، والسلطة الفلسطينيّة.

تظهر أرقام وزارة الصحة في قطاع غزة نقصًا حادًا في أصناف الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية إضافة للخدمات الصحية للقطاعات الأساسية كمرضى السرطان ورعاية الأمومة والطفل. وصلت نسبة العجز في الأرصدة الدوائية إلى نحو 47٪، فيما بلغت نحو 33٪ في المستهلكات الطبية. وبحسب الإحصائيات، بلغ عدد أصناف الأدوية الصفرية 232 صنفًا دوائيًا، ووصل عدد الأصناف الصفرية من قائمة المستلزمات الطبية إلى 261 صنفًا.

تسبّب الحصار الإسرائيلي بتراجع الخدمات الصحية التخصصية مثل الخدمات المقدمة للمصابين بأمراض الدم، وكذلك مرضى السرطان الذين يبلغ عددهم نحو 8,000 مريض في القطاع، إذ بلغت نسبة العجز في الخدمات المقدمة لهم 68٪، وهو ما أثّر بالضرورة على نسبة نجاة مرضى السرطان، وخاصة مريضات سرطان الثدي، إذ بلغت نسبة النجاة من سرطان الثدي 42٪.

تراجعت مع سنوات الحصار الإسرائيلي خدمات الرعاية الصحية في قطاع غزة بنسبة 66٪، وخدمة الطوارئ والعمليات بنسبة 21٪، وخدمات الكلى وغسيل الكلى بنسبة 41 ٪، وخدمات عمليات القسطرة القلبية والقلب المفتوح بنسبة 66٪، وخدمات جراحة العظام بنسبة 11٪. وبحسب الإحصاءات التي اطلع عليها فريق التقرير، يعد قطاع خدمة صحة الأم والطفل من أكثر القطاعات تأثرًا بالعجز الدوائي، إذ وصل نسبة العجز فيه إلى 69٪، ما يهدد حياة أكثر من 450 مولوداً شهرياً، علاوة على النقص الحاد في مقويات الدم للسيدات الحوامل والأطفال، ما أدى إلى تزايد معدلات فقر الدم «الأنيميا» لدى هذه الفئات، حيث جاوزت نسبة الإصابة 55٪ في عام 2020.

تظهر البيانات المنشورة من وزارة الصحة في قطاع غزة إلى وجود خللٍ كبيرٍ في المنظومة الطبيّة، إذ وصل عدد المستشفيات في القطاع إلى 32 مستشفى، 13 منهم فقط لوزارة الصحّة، وعدد الأسرّة فيها 2943 سريراً، تصل نسبة إشغالها إلى 95٪. أما عدد غرف العمليات فيصل إلى 89 غرفة، مع الإشارة إلى أن غرف العمليات الموجودة في المستشفيات غير الحكومية لا يتم تشغيلها إلا في حالات الضرورة القصوى بسبب قلة الكادر البشريّ، الأمر الذي يعني انتظار المرضى الذين يحتاجون للخضوع إلى العمليات الجراحية لفترات تصل حتى 16 شهراً.

أظهرت أرقام وزارة الصحة تراجعًا ملحوظًا في عمل المختبرات الصحيّة في غزة والتي تعاني أيضًا من أزماتٍ كبيرة، إذ بلغت نسبة العجز المالي لتلك المختبرات حوالي 26,9٪، إضافة لعدم وجود استقرار في توريد الأصناف اللازمة لمخازن المختبرات وبنوك الدم، ما زاد في أعداد الأصناف الصفرية في المختبرات لتصل إلى 69٪، ما أدى إلى انقطاع متكرر في الخدمات المقدمة من تلك المختبرات.

كان لازدياد أعداد المرضى والمصابين في حالات الطوارئ الأثر الأكبر في عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن استقبالها بشكل منتظم على الرغم من فتح أقسام أو مراكز صحية جديدة من فترة لأخرى. لكن يبقى ما تحتاجه تلك الأقسام من أدوية ومواد ومستلزمات طبية وكوادر طبية مفقودًا بشكل كبير. لذلك تلجأ مستشفيات قطاع غزة عادةً لتحويل الحالات الخطيرة

لتلقي العلاج خارج القطاع، إمّا في مستشفيات الضفة الغربية أو إسرائيل أو الأردن عبر معبر «إيرز»، وإمّا في مصر عبر معبر رفح البري.

في هذه الحالة تبقى الغالبية العظمى من المرضى المحولين للخارج رهينة قرار السلطات الإسرائيلية بالسماح لهم بالسفر لتلقي العلاج بعد تحصلهم على التحويلة الطبية التي يتم تغطيتها من قبل وزارة الصحة في رام الله والتي تمارس هي الأخرى إجراءات تمييزية ضد سكان قطاع غزة والتي أدت إلى تدهور الحالة الصحية لمئات المرضى لعدم تمكنهم من الحصول على التغطية المالية أو لعدم السماح بالمرور.

تشير المعطيات إلى انخفاض أعداد المرضى المحولين لخارج قطاع غزة عبر معبر إيرز خلال آخر 3 سنوات، إذ بلغت نسبة الموافقة على طلبات التحويل بالخارج عام 2017 حوالي 54٪، في حين سجل عاما 2018 و2019 ارتفاعًا طفيفًا في أعداد من سمح لهم بتلقي العلاج خارج القطاع حيث وصلت نسبة المقبولين 65٪، لتعاود الأرقام الانخفاض عام 2020 لتصل أدنى مستوياتها بنسبة موافقة لم تتجاوز 28٪ منذ إعلان السلطة الفلسطينية وقف العمل باتفاقيات أوسلو مع إسرائيل في يونيو/حزيران 2020.

أدّى قرار السلطة الفلسطينية وقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل إلى صعوبة كبيرة في الحصول على التصاريح، على اعتبار أنّ الشؤون المدنية وقسم تنسيق الصحة أوقفتا التعاون مع الجهات الإسرائيلية -التي تتعنت في الأوضاع الطبيعية في منح إذن المرور لمرضى سكان قطاع غزة- حيث حُرم خلال تلك الفترة (يونيو/ حزيران- نوفمبر/ تشرين الثاني 2020) عشرات المرضى من العلاج في الخارج، وتوفي 4 مرضى كانوا بحاجة ملحّة إلى تصاريح للعلاج في الخارج ولم يحصلوا عليها بسبب وقف التنسيق.

أما جرحى الاحتجاجات التي انطلقت في مارس/ آذار 2018 وسُمّيت بـ«مسيرات العودة الكبرى»، فتُقدر أعدادهم بحوالي 35 ألف إصابة، من ضمنها 19,464 حالة تمت معالجتها في مستشفيات قطاع غزة، بسبب رفض السلطات الإسرائيلية 26٪ من طلبات التحويل.

يشار هنا إلى أنه مع تزايد استهداف القوات الإسرائيلية على الحدود مع غزة المشاركين في

التظاهرات بشكل مباشر وبصورة تترك آثارًا طويلة الأمد، ارتفع عدد ذوي الإعاقة في القطاع ليصل إلى 48,210 فرد بنسبة وصلت إلى 2,4٪ من إجمالي عدد السكان.

يضاف لما سبق معطيات أخرى أدت إلى تدهور القطاع الصحي مثل انقطاع الكهرباء ونفاد الوقود على نحو مستمر، والذي أثر على عمل تلك المستشفيات لعدة ساعات أو أيام في بعض الأحيان، وتسبب بتهديد حقيقي لحياة مئات المرضى في أقسام العناية المكثفة، وحضانات الأطفال، ومرضى الكلى الذين يحتاجون الكهرباء بشكلٍ متواصل.

من جانبٍ آخر شكّل انخفاض الدعم المالي الموجه للقطاع الصحي على قدرة القطاع في استيعاب موظفين جدد، ما قلّص الكادر الطبيّ بشكلٍ كبير، ودفع عددًا من الأطباء إلى الهجرة للخارج بسبب الأزمات المالية المتتالية، ومحدودية فرص التوظيف التي إن توفرت تكون برواتب متدنية، فمثلاً يحتاج قطاع المختبرات والتي تعد من أهم قطاعات الوزارة إلى 800 موظف لمواكبة احتياجات المواطنين، ولكن الموظفين حالياً هم 260 موظفاً بعقود مؤقتة.

سجّلت السلطات الصحية في قطاع غزة في مارس/آذار 2020 أول إصابات بفيروس كورونا لقادمين عبر معبر رفح، وازدادت بعد ذلك الإصابات بشكل طفيف، وكان جميعها يتم اكتشافها عبر المعابر الحدودية ويتم عزلها قبل دخول قطاع غزة في مراكز جُهزت خصيصًا لهذا الغرض، إذ دشنت السلطات الحاكمة في القطاع أكثر من 30 مركزاً للحجر الصحي، كما تم تجهيز 1,500غرفة لحجر جميع القادمين من خارج قطاع غزة، في محاولة لمنع انتشار الفيروس داخل القطاع.

نجحت الجهود المبذولة في تأخير تفشي الفيروس داخل قطاع غزة ولكن بطبيعة الحال لم تنجح في منعه لانتشاره عالميًا على نحو كبير، ففي 24 أغسطس/آب 2020 أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا داخل القطاع، ليدخل القطاع منذ ذلك الحين في أزمة مركبة، إذ جاءت جائحة كورونا لتضيف عبئاً إضافياً على الجهاز الصحي المتهالك أصلًا في قطاع غزة.

مع تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة، برزت تحديات خطيرة أمام السلطات الصحية، على رأسها العجز في الأجهزة والمستلزمات الطبية اللازمة لمجابهة فيروس كورونا.

خصّصت وزارة الصحة في قطاع غزة 110 أسرّة عناية مركزة (ارتفعت أواخر ديسمبر/كانون الأول إلى 200) لمرضى كورونا، شُغل أكثر من 80٪ منها، كما يوجد في القطاع نحو 100 جهاز تنفس صناعي فقط تخدم أكثر من مليوني نسمة، وهي مشغولة بنسبة 79٪.

في بداية ديسمبر/ كانون الأول 2020، تسبّب نفاد مواد الفحص المخبري الخاصة بفيروس كورونا بتوقف المختبر عن إجراء الفحوصات بشكل كامل، ليعاود العمل بعد نحو يومين إثر توفير منظمة الصحة العالمية 195 حزمة اختبار أي ما يكفي لنحو 10,000 فحص، وبذلك تبقى عملية إجراء الفحوصات واكتشاف الإصابات رهن توفر المواد المخبرية التي لا يوجد منها -كغيرها من المستلزمات الطبية الأخرى- أي أرصدة استراتيجية في مخازن وزارة الصحة نتيجة إجراءات الحصار الإسرائيلي.

أجرى الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي مجموعة من المقابلات مع بعض المرضى الفلسطينيين الذين واجهوا صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

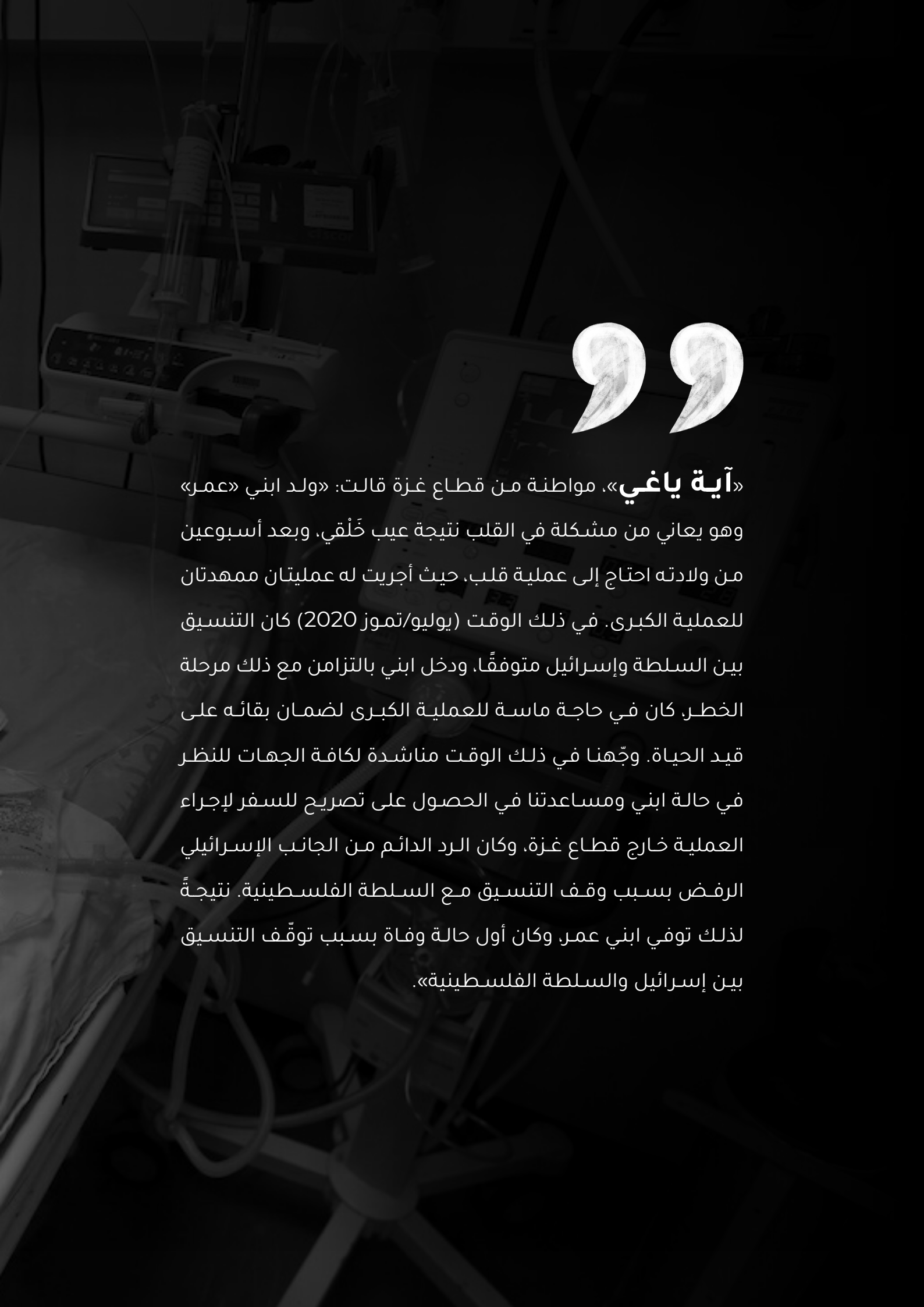

«**آية ياغي**»، مواطنة من قطاع غزة قالت: «ولد ابني «عمر» وهو يعاني من مشكلة في القلب نتيجة عيب خَلْقي، وبعد أسبوعين من ولادته احتاج إلى عملية قلب، حيث أجريت له عمليتان ممهدتان للعملية الكبرى. في ذلك الوقت (يوليو/تموز 2020) كان التنسيق بين السلطة وإسرائيل متوفقًا، ودخل ابني بالتزامن مع ذلك مرحلة الخطر، كان في حاجة ماسة للعملية الكبرى لضمان بقائه على قيد الحياة. وجّهنا في ذلك الوقت مناشدة لكافة الجهات للنظر في حالة ابني ومساعدتنا في الحصول على تصريح للسفر لإجراء العملية خارج قطاع غزة، وكان الرد الدائم من الجانب الإسرائيلي الرفض بسبب وقف التنسيق مع السلطة الفلسطينية. نتيجةً لذلك توفي ابني عمر، وكان أول حالة وفاة بسبب توقّف التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية».

في إفادة أخرى، قالت المواطنة «**هبة أبو نادي**» لفريق الأورومتوسطي: «ولدت طفلتي زينة وهي تعاني من مشاكل في القلب، إذ تحتاج إلى 4 عمليات جراحية متتالية للحفاظ على حياتها. وعلى الرغم من أنّها طفلة تحتاج إلى مرافق في حال السفر، إلا أنّه في كل مرة أتقدم بها للحصول على تصريح لمرافقتها كان يتم رفض إدراج اسمي معها كمرافق من الجانب الإسرائيلي لأسبابٍ وهمية. حاولت عدة مرات الذهاب معها، إلا أن السلطات الإسرائيلية كانت توافق على تصريح ابنتي وترفض منحي تصريحًا لمرافقتها. استمرت المعاناة قائمة والوضع الصحي لابنتي ازداد تدهوراً، في النهاية وافق الاحتلال على عبور أمي (جدة زينة) مع ابنتي وظل يرفض عبوري، إلى أن وافق على ذلك قبل أيام قليلة لمرافقتها في العملية الرابعة».

Euro-Med Human Rights Monitor

خنقٌ وعزلـة

عجز القطاع الصحي

2005
2020

العجـــز في الأدويـــة

%16
%47

الأنيميـــا بين الأطفـــال

%45
%55

نسبة النجاة من سرطان الثدي

%60
%42

أطفال يعانون من الاكتئاب والقلق

%25
%62

العجز في أدوية السرطان

%16
%63

تصاريح المرضى المقبولة للعبور من معبر إيرز

%97
%28

%47 العجـــز في الأرصدة الدوائية

%33 العجـــز في المستهلكات الطبية

%66 العجـــز في خدمات الرعاية الصحية

%68 العجز في الخدمات الصحية التخصصية كالسرطان وأمراض الدم

%21 العجز في خدمات الطوارئ والعمليـات

%41 العجز في خدمات الكلى وغسيل الكلى

%66 العجز في عمليات القسطرة القلبية والقلب المفتوح

%11 العجز في خدمات جراحة العظام

%69 العجز في خدمات الصحة والطفل

%26.9 العجـز المالـي للمختبرات الصحية

261 أصناف المستلزمات الطبية الصفرية

232 أصـــناف الأدوية الصفرية

تحديات التعليم [1]

يسجل قطاع التعليم في غزة إحدى أكبر الأزمات بسبب العجز الكبير في الموازنات وأعداد المعلمين والموظفين، مقابل ارتفاع أعداد الطلاب بشكل غير مسبوق في المدارس الحكومية والتابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

أدّى زيادة أعداد الطلاب خلال العقدين الماضيين، وعدم توفير أعداد كافية من المدارس إلى اعتماد العمل بنظام الفترتين (صباحية ومسائية)، بنسبة بلغت 66,5٪ في عام 2020 من إجمالي عدد المدارس الحكومية والتابعة لـ«أونروا». كما أنّ مشكلة اكتظاظ الغرف الصفية فاقمت مشاكل القطاع التعليمي، حيث بلغ معدل الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة في عام 2020 أكثر من 42 طالبًا، مقابل نحو 36,5 طالباً في عام 2005.

يحتاج القطاع التعليمي لاجتياز مشكلة التكدس إلى 86 مدرسة إضافية بسعة 1,081 فصلًا، والعمل على زيادة أعداد المعلمين لا سيما وأنّ المدارس الحكومية والتابعة لـ«أونروا» تعاني من نقص في أعداد المعلمين بواقع 850 معلمًا، بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني الذي حرم قطاع غزة من التوظيف، إضافة للأزمة المالية التي تمر بها «أونروا» والتي أثرت على عملية التوظيف فيها.

على الرغم من أن 50٪ من الطلاب من الفئة العمرية (5-17) عاماً لا يحققون قدراتهم التعليمية الكاملة بسبب الآثار النفسية الكبيرة التي خلفتها سنوات الحصار والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة إضافة لانقطاع التيار الكهربائي على نحو مستمر، إلاّ أن نسبة المتعلمين في قطاع غزة تعد واحدة من بين الأعلى في العالم، إذ بلغت في عام 2020 نحو 97,8٪ مقارنة بعام 2005 والتي كانت النسبة فيها حوالي 92,5٪.

أدى تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة إلى تأثر القطاع التعليمي، إذ أعلنت وزارة التربية والتعليم إغلاق المؤسسات التعليمية كافة لمنع تفشي الفيروس، وذلك بعد اكتشاف وقوع أول إصابة في القطاع قبل انتهاء الشهر الأول من العام الدراسي الذي بدأ منذ شهر أغسطس/آب 2020. وبسبب الظروف المادية الصعبة، إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر، شكّل التعليم الإلكتروني تحديًا كبيرًا لدى كثير من الطلاب في القطاع، ووجدوا صعوبات بالغة في الالتحاق به والانتظام بتلقي الدروس لعدم توفر المقومات المادية أو بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة.

تداعيات الأزمة ذاتها تنطبق على طلبة الجامعات الفلسطينية الذين يعانون من جائحة كورونا بسبب الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، أو بسبب عدم امتلاك البعض منهم أجهزة حاسوب لضعف الحالة المادية، أو حتى بسبب ضعف الخبرة لدى بعض المحاضرين الذين يتأخرون في تقديم دروسهم أو تحميلها على شبكة الإنترنت التي تتسم بأنها ضعيفة، الأمر الذي خلق مشكلة متعددة الأوجه وتحدٍ أمام الطلبة في إكمال تعليمهم الجامعي في ظل المعطيات الحالية.

يشار هنا إلى أن تجربة التعليم عبر الإنترنت تعتبر أمراً حديثاً بالنسبة للفلسطينيين في ظل عدم وجود تجارب سابقة قبل جائحة كورونا، وتشكل أزمة الكهرباء أحد أبرز عوائق المسيرة التعليمية في قطاع غزة، إذ تصل الكهرباء إلى بيوت الغزيين في أحسن الأحوال لمدة 8 ساعات فقط في اليوم.

- **أزمة الخريجين**

يشير خبراء اقتصاديون محليون أن ما يقرب من اثنين من كل ثلاثة فلسطينيين معطّلين عن العمل في غزة هم من خريجي الجامعات الجدد، إذ تعد أزمة الخريجين أزمة متجددة ومتصاعدة. ففي حين تخرّج الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة عشرات آلاف الطلاب سنويًا، لا يكاد يتسع سوق العمل إلى مئات الوظائف نتيجة الظروف التي فرضها الحصار الإسرائيلي، وبالتالي يزداد بالضرورة معدّل البطالة في أوساط الخريجين سنويًا. بحسب متابعة فريق المرصد الأورومتوسطي، دفع هذا الواقع المعقد مئات الشباب خلال السنوات الماضية إلى مغادرة قطاع غزة والبحث عن فرص في الخارج، خصوصًا في ظل تراكم الأزمات الداخلية، وعدم وجود خطط مستقبلية قريبة بتوفير فرص عمل أو تدريب داخل القطاع.

> «عانيت كثيراً في سبيل الحصول على فرصة عمل لكن بلا جدوى، فأنا حاصلة على ماجستير في القانون الخاص من جامعة الأزهر، وكنت من الطلبة المتفوقين على مدار سنوات دراستي الأكاديمية، ولكن من المؤسف القول أنه لم ينصفني واقعي في الحصول على فرصة عمل واحدة لندرة الفرص أصلًا، حتى أنّ تفوقي لم يشفع لي للحصول على وظيفة» .
>
> **دعاء برهم** | ماجستير قانون خاص

خنقٌ وعزلـة

تحديات التعلـيم

متوسط عدد الطلبة في الغرفة الصفية

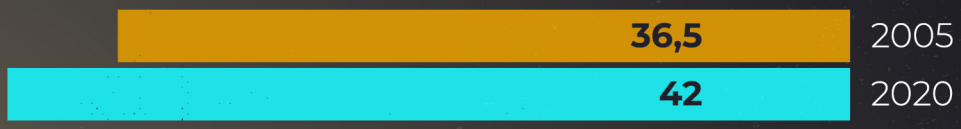

نســبة المتعلمــين

النقص في عدد المعلمين

%50

نسبــة الطــلاب الذين
لا يحققون قدراتهم التعليمية
من الفئة العمرية (5-17 عاماً)

%66.5

نسبة المدارس
التي تعمل بفترتين

86

مدرسة بحاجة للبناء

1,081

فصلاً بحاجة للإضافة

أزمـــة أونـروا

يعيش في قطاع غزة أكثر من 2 مليون نسمة، منهم 1,386,455 لاجئاً مسجلاً، بمن في ذلك 271,900 طالبًا موزعين على 275 مدرسة تدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا».

تأسست وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» كوكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1949، عقب النزاع العربي الإسرائيلي عام 48، وتقتضي مهمتها تقديم المساعدة للاجئي فلسطين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، وتمكينهم من التمتع بحقوقهم واحتياجاتهم الأساسية إلى أن يتم التوصل لحل عادل ودائم لقضيتهم.

تعمل «أونروا» على توفير الخدمات الأساسية، الإغاثية والتعليمية والصحية والمشاريع الصغيرة والقروض لـ 1,4 مليون لاجئ، منهم 600,000 لاجئ موزعين على ثمانية مخيمات في

قطاع غزة، والتي تعتبر الكثافة السكانية فيها من أعلى الكثافات السكانية في العالم.

تعتمد «أونروا» على المنح والمساعدات المالية المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث شكلت تلك المنح ما نسبته 92٪ من وارداتها المالية.

حتى نهاية 2017 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر المساهمين في ميزانية «أونروا»، تليها دول الاتحاد الأوروبي، وتساهم بقية الدول الأخرى بمبالغ متفاوتة لدعم ميزانية أونروا التي تبلغ سنويًا حوالي 1,4 مليار دولار.

قلّصت «أونروا» في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 أعداد المستفيدين من برنامج المساعدات الغذائية والمساعدات الأخرى التي تقدمها بسبب عجز ميزانيتها الذي جاوز 65٪، إذ استثنت من برنامجها الإغاثي 43,000 عائلة من قوائم المتلقين للمساعدات الغذائية، بالإضافة إلى إعلانها عن تقليص في برامج المساعدات المادية والذي كان يقدم نحو 40 دولارًا أمريكيًا لـ 21,000 عائلة من اللاجئين.

بعد ذلك، وبالتحديد في 16 يناير/كانون الثاني عام 2018، قررت الولايات المتحدة، أكبر مانح لـ«أونروا» تقليص دعمها المالي المقدم للوكالة من 360 مليون دولار - يمثل 30٪ من ميزانية الأونروا - إلى 125 مليون دولاراً، لم تقدم منهم سوى 60 مليون دولاراً في عام 2018، لتعود وتقرر يوم 31 أغسطس/آب 2018 إنهاء دعمها المالي لـ«أونروا» بشكل كامل، ما عمّق من أزمة الوكالة المالية بشكل غير مسبوق.

استمرت الأزمة حتى عام 2020، حيث أعلنت الأونروا في مارس/آذار 2020 أنها تعاني من عجز في ميزانيتها بلغ نحو 1 مليار دولار من أصل 1,4 مليار دولار.

أدّت أزمة «أونروا» إلى إلغاء عقود أكثر من 100 مهندس في قطاع غزة عام 2018، كانوا يعملون لديها منذ سنواتٍ طويلة في مشاريع مختلفة، كما أوقفت تجديد عقود نحو 68 موظفاً يعملون في نظام الطوارئ، وأحالت 540 آخرين إلى وظائف جزئية. في ديسمبر/ كانون الأول 2019، أنهت «أونروا» عقود عمل مؤقتة (بطالة) لأكثر من 70 عاملاً، ثم أنهت في نهاية يونيو/حزيران

2020 عقود عمل مؤقتة لحوالي 106 عاملاً لديها يعملون في المنظمات المجتمعية، من بينها مؤسسات تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بسبب استمرار الأزمة المالية الطاحنة التي تمر بها.

نتيجة لهذه الأزمات المتمثلة في الحصار والأزمة المالية لـ«أونروا»، ارتفعت نسب الفقر والبطالة في القطاع بشكلٍ غير مسبوق، وأصبح لاجئو القطاع غير قادرين على تأمين احتياجاتهم اليومية من الغذاء والماء والكهرباء، والرعاية الصحية والتعليمية.

ورغم كون المدارس التابعة لـ«أونروا» تقدم خدماتها للاجئين بشكلٍ مجاني، إلا أن غالبية العائلات غير قادرة على تأمين اللوازم المدرسية لأبنائهم الطلاب، فضلاً عن أن الغرف الصفية أصبحت متكدسة ليصل معدل عدد الطلاب فيها لما يزيد عن 42 طالباً، فيما يصل عدد الطلاب في بعض الفصول إلى 50 طالباً.

في إطار أزمة «أونروا»، أعلن المفوض العام للوكالة «فيليب لازاريني» استمرار الأزمة المالية الخانقة التي تعصف بمنظمته، وحذر من أن أوضاع اللاجئين باتت بسبب الأزمة على «وشك الانهيار»، وأكد على أن أوضاع اللاجئين في القطاع، تزداد يأساً وبؤساً، أكثر مما كان عليه الوضع قبل 30 عاماً، لافتاً إلى أن مستوى الخطر أيضاً يزداد، بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وبسبب أيضاً مخاطر جائحة «كورونا».

قابل فريق المرصد الأورومتوسطي مجموعة من المتضررين من الأزمة المالية التي تعاني منها «أونروا» منذ عدة سنوات، حيث تضمنت إفاداتهم أثر الأزمة المالية للوكالة على الوضع المعيشي لهم، خاصةً في ظل الحصار والوضع الاقتصادي المتردي في القطاع.

«**محمد صبحي الحافي**»، 42 عاماً، وهو أحد المواطنين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها «أونروا» قال: «كنت أتلقى مساعدات غذائية من «أونروا» على مدار 7 سنوات، وكانت قيمتها ما يقارب 800 شيكل شهريًا في بدايتها وكانت تحتوي على (الطحين، والأرز، والعدس، والحليب، والزيت والحمص). في عام 2016 تم تقليصها إلى أقل من النصف، حيث أصبحت قيمتها تعادل 300 شيكل تقريباً. تفاجأنا في مطلع شهر ديسمبر 2020 بقطع هذه المساعدات عنا بالكامل من دون أي سابق إنذار. أعاني كثيراً الآن من ضعف الحالة المادية، خاصةً أنني أب معيل لـ 10 أفراد وأعمل كموظف سلطة براتب 2100 شيكل، يبقى منها 1100 شيكل فقط لكوني مدين بقرض إلى البنك، وهي بالكاد تكفي لسد احتياجات أسرتي الأساسية».

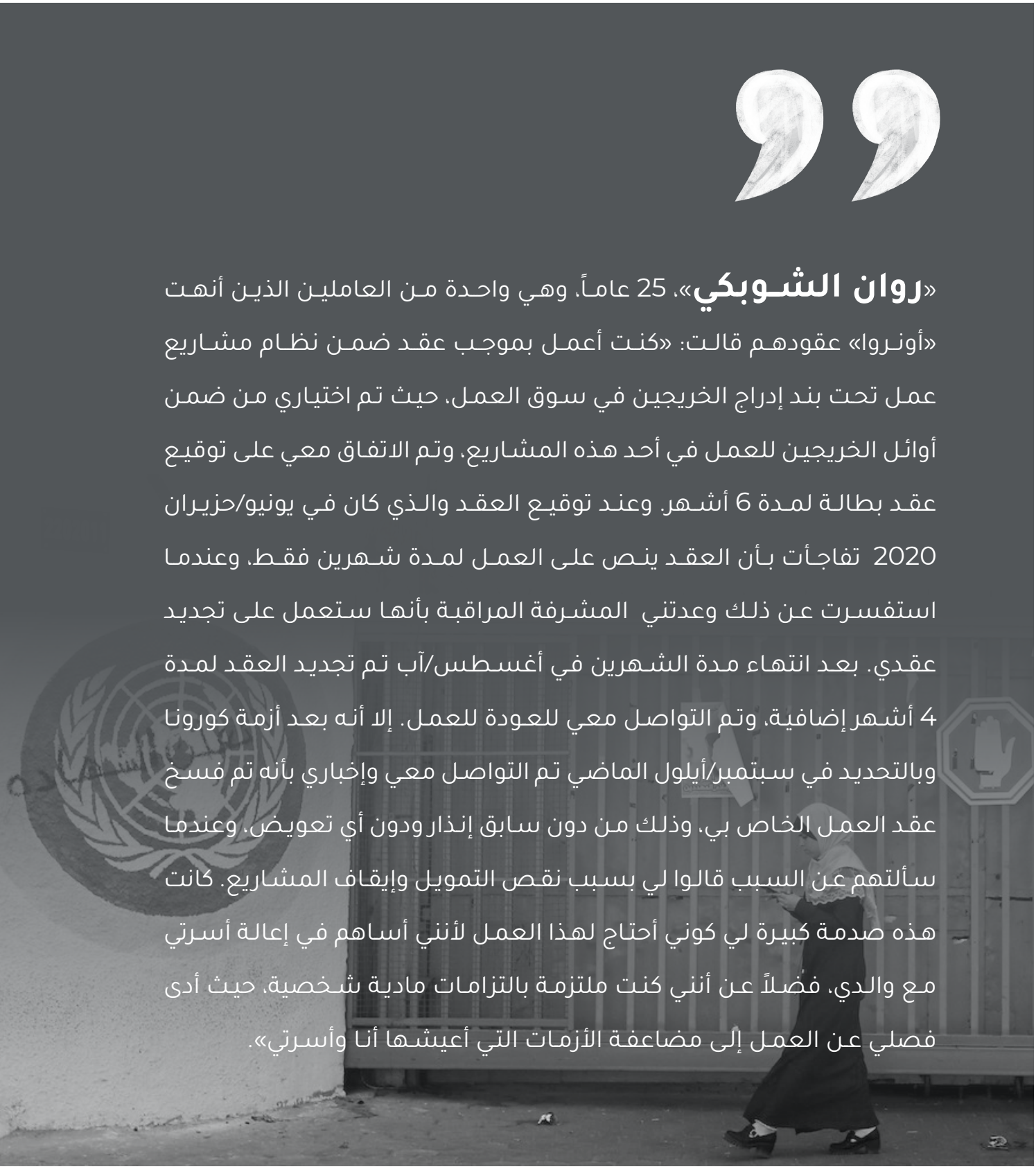

«**روان الشـوبكي**»، 25 عاماً، وهي واحدة من العاملين الذين أنهت «أونروا» عقودهم قالت: «كنت أعمل بموجب عقد ضمن نظام مشاريع عمل تحت بند إدراج الخريجين في سوق العمل، حيث تم اختياري من ضمن أوائل الخريجين للعمل في أحد هذه المشاريع، وتم الاتفاق معي على توقيع عقد بطالة لمدة 6 أشهر. وعند توقيع العقد والذي كان في يونيو/حزيران 2020 تفاجأت بأن العقد ينص على العمل لمدة شهرين فقط، وعندما استفسرت عن ذلك وعدتني المشرفة المراقبة بأنها ستعمل على تجديد عقدي. بعد انتهاء مدة الشهرين في أغسطس/آب تم تجديد العقد لمدة 4 أشهر إضافية، وتم التواصل معي للعودة للعمل. إلا أنه بعد أزمة كورونا وبالتحديد في سبتمبر/أيلول الماضي تم التواصل معي وإخباري بأنه تم فسخ عقد العمل الخاص بي، وذلك من دون سابق إنذار ودون أي تعويض، وعندما سألتهم عن السبب قالوا لي بسبب نقص التمويل وإيقاف المشاريع. كانت هذه صدمة كبيرة لي كوني أحتاج لهذا العمل لأنني أساهم في إعالة أسرتي مع والدي، فضلاً عن أنني كنت ملتزمة بالتزامات مادية شخصية، حيث أدى فصلي عن العمل إلى مضاعفة الأزمات التي أعيشها أنا وأسرتي».

«ياسمين فؤاد» (اسم مستعار)، 22 عاماً، وهي أحد العاملين المفصولين من الأونروا قالت «تم اختياري من ضمن أوائل الخريجين ضمن عقود نظام المشاريع للوكالة وتم الاتفاق معي على توقيع عقد بطالة لمدة 6 أشهر في مطلع شهر يونيو/حزيران 2020 للعمل كسكرتيرة في مدرسة تابعه للوكالة. بعد 3 أشهر من العمل أبلغتني إدارة الوكالة بوقفي عن العمل، وعندما تواصلت مع إدارة الوكالة للنظر في أمر توقيفي، تم الرد عليّ بأن أمر المتعلق بفسخ العقد جاء نظراً لنقص التمويل وإيقاف المشاريع».

وأضافت «كوني طالبة جامعية أدرس دبلوم علاقات عامة، كنت ملزمة مادياً بمصاريف جامعية قيمتها 130 دولارًا تدفع كل شهر ونصف إلى الجامعة، بالإضافة إلى اعتمادي التام والكلي على راتبي من البطالة لإكمال هذا الفصل الدراسي، خاصةً أن والدي لا يعمل ونعاني من ظروف معيشية صعبة، كوننا عائلة مكونة من 11 فرداً ونسكن في بيت إيجار. إيقافي بشكل مفاجئ جعلني عاجزة تماماً عن الوفاء بأقساطي الجامعية مما تسبب بتأجيلي للفصل الدراسي بسبب عدم قدرتي على تسديد الأقساط، فضلاً عن توقف مساهمتي في مساعدة عائلتي».

أزمة الكهرباء

تعود جذور مشكلة الكهرباء في قطاع غزة إلى تاريخ 28 يونيو/حزيران 2006، عندما قصف الجيش الإسرائيلي محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة خلال إحدى عملياته العسكرية، ما نتج عنه تدمير 6 محولات رئيسية في المحطة وتوقفها عن العمل بشكلٍ كامل، ومنذ ذلك الحين يعاني القطاع من عجزٍ كبير في الطاقة الكهربائية إلى هذا اليوم، حيث وصلت الأزمة إلى ذروات متفاوتة انقطعت فيها الكهرباء عن القطاع لفترات وصلت إلى 20 ساعة يوميًا.

ظلت المحطة في حالة توقف «شبه كاملة» جراء القصف الإسرائيلي إلى أن تم إصلاحها وإعادتها للعمل جزئيًا عام 2009. وبعد إصلاح المحطة قام الاتحاد الأوروبي بتمويل

تكاليف الوقود اللازم لتشغيل المحطة. واستمر الأمر كذلك إلى أن قرر الاتحاد الأوروبي تحويل ما كان يدفعه إلى وزارة المالية الفلسطينية في رام الله على أن تقوم الوزارة بتولي مهمة دفع ثمن الوقود، إلا أن الكمية تقلصت منذ تلك اللحظة إلى نحو 4500 متر مكعب شهرياً تكفي لإنتاج 30 ميغاوات فقط، والتي تستطيع تشغيل مولد واحد فقط في المحطة، مما تسبب في زيادة ساعات فصل الكهرباء خلال عام 2010.

وفي عام 2011 بدأت محطة توليد الكهرباء في غزة باستخدام الوقود المصري، وأصبحت تعمل بثلاثة مولدات لتنتج طاقة في حدود 80 ميغاوات. غير أنه في بداية عام 2012 بدأت أزمة شح الوقود المصري بالظهور بعد تقليل الكميات الموردة إلى القطاع، ما أدى إلى اعتماد المحطة على مخزونها إلى أن نفدت كمية الوقود وتوقفت المحطة عن العمل بتاريخ 14 فبراير/شباط 2012.

منذ ذلك الوقت يشهد القطاع تفاقماً في أزمة الكهرباء كان أحد أسبابها الهجمات التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في أعوام 2008 و2011 و2014، والتي نتج عنها أضراراً مادية كبيرة في مرافقها، مما أثر بشكلٍ بالغ على عملية توليد الكهرباء وتوزيعها.

كما برزت أزمة الضريبة المفروضة على وقود محطة التوليد في مارس/آذار 2014، وإصرار السلطة الفلسطينية في رام الله على تحصيل هذه الضريبة في ظل أزمات القطاع، وهو ما زاد من حدة الأزمة وفاقم من معاناة السكان.

في عام 2017 بلغت أزمة الكهرباء ذروتها وذلك بعد قرار السلطة الفلسطينية بتاريخ 27 إبريل/نيسان التوقف عن دفع ثمن الكهرباء الذي تمد به إسرائيل قطاع غزة عبر عشرة خطوط للكهرباء، تنقل 125 ميغاوات أو ما يعادل نحو 30٪ من احتياجات غزة من الكهرباء. نتيجةً لذلك القرار أصبح سكان قطاع غزة يحصلون على كهرباء لمدة لا تتجاوز 6 ساعات على أقصى تقدير، الأمر الذي أثر على الحياة اليومية للسكان بشكلٍ كبير.

طرأ في عام 2018 تحسن ملحوظ على كميات الكهرباء الواصلة لمنازل السكان في القطاع نتيجةً للتبرعات والأموال التي قدمتها الحكومة القطرية لحل الأزمة، حيث أصبحت محطة الطاقة تعمل بثلاث مولدات، وأصبح السكان يحصلون على 8 ساعات وصل للكهرباء يقابلها 8 ساعات قطع بشكلٍ منتظم، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لسد احتياجات السكان اليومية من الكهرباء.

عادت مشكلة الكهرباء للواجهة مرة أخرى منذ يونيو/حزيران 2019 واستمرت خلال عام 2020 جراء منع السلطات الإسرائيلية دخول الوقود، حيث أصبحت كمية الكهرباء الواصلة تتراوح بين 4-6 ساعات يوميًا، الأمر الذي أثر بشكل كبير على عدة قطاعات رئيسية مهمة كقطاع الصحة الذي يؤدي تكرار قطع الكهرباء إلى تهديد حياة مئات المرضى الموجودين على أجهزة التنفس الصناعي، إضافةً لحضانات الأطفال وغرف العمليات.

تأثير أزمة الكهرباء انعكس على عمل البلديات التي تتوقف محطات الصرف الصحي فيها عن العمل لساعات طويلة، مما أجبرها على تصريف مياه الصرف إلى البحر، وهو ما يهدد حياة المواطنين ويزيد من تلوث مياه البحر. كما كان لتلك الأزمة التأثير الأكبر على القطاع التجاري والصناعي حيث توقفت أكثر من 80٪ من مصانع القطاع بسبب شح الطاقة، وهو ما فاقم الأزمة المعيشية وزاد من نسبة البطالة في صفوف العاملين[1].

الجدير بالذكر أن القطاع يحتاج فعلياً 640 ميغاوات، إلا أن الكمية التي تصل للقطاع منذ بداية الأزمة (خلال سنوات الحصار) لم تلبي حتى نصف احتياج القطاع من الكهرباء، فالخطوط الإسرائيلية توفر طاقة كهربائية بواقع (120-125) ميجاوات، ومحطة التوليد توفر منذ دخول الوقود القطري طاقة كهربائية تتراوح ما بين (60-70) ميجاوات فقط،

1 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D8%84%D8%AF%D8%88%D8%-84%D8%A7%D8%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%9A%D8%A9/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A%-8D%8A%3D%8B%2D%85%9D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%83%9D%87%9D%8B%1D%8A%8D%8A%7D%8A-1%D%85%9D%8B%5D%8A%7D%86%9D%8B%-9D%8BA%D%8B%2D%8A%-9D%8AA%D%8B%9D%85%9D%-84%9D%8A%8D-8020%9%D%8A%8D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%6D%8A%-9D%85%9D%-86%9D%82%9D%8AF%D%8B%1D%8AA%D%87%9D%8A1949331/7

أما الخطوط المصرية والتي كانت توفر طاقة كهربائية بقدرة (23) ميجاوات فهي معطلة منذ مارس 2018[2].

إحصائيات الكهرباء في قطاع غزة لعام 2020:

اسم المؤشر	الوحدة	متوسط
متوسط ساعات وصل التيار الكهربائي شهرياً	ساعة/يوم	12,4
احتياج قطاع عزة من الطاقة الكهربائية شهرياً	ميجاوات	450-600
مؤشر الحمل الأقصى	ميجاوات	642,0
القدرة الكهربائية المتوفرة	ميجاوات	203-150
العجز في القدرة الكهربائية	ميجاوات	250-450
متوسط الطاقة الواردة لقطاع غزة شهرياً	جيجاوات ساعة	132,6
متوسط الطاقة المنتجة من محطة غزة لتوليد الكهرباء شهرياً	جيجاوات ساعة	48,1
متوسط الطاقة الواردة لقطاع غزة الشركة القطرية الإسرائيلية شهرياً	جيجاوات ساعة	84,7
متوسط كمية الوقود المورد للمحطة شهرياً	مليون لتر	11,7

المصدر: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

قابل الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي مجموعة من المواطنين الذين تأثرت مشاريعهم ومصادر رزقهم من انقطاع التيار الكهربائي.

2 Palestinian energy and natural resources authority report, 2020.

«**أحمد الجديلي**»، صاحب مشروع مزرعة دجاج قال: «بسبب ندرة فرص العمل في القطاع، قررت افتتاح مشروعي الخاص من خلال اقتراض المال من المعارف والأصدقاء، وكان المشروع عبارة عن إقامة مزرعة دجاج تحوي حوالي 1000 دجاجة. بدأت مشروعي في شهر يناير من العام 2020، ومن أهم أسباب نجاح المشروع هو الحفاظ على حياة الدجاج في فصل الشتاء، إذ من المحتم أن يموت الدجاج بسبب البرد الشديد، ما يتطلب من صاحب المشروع توفير تدفئة بشكلٍ مستمر للدجاج. وبسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، لم أستطع فعل ذلك وحاولت اختيار طرق بديلة كالتدفئة عبر الغاز إلا أنها طريقة مكلفة جدا ولم أستطع الاستمرار بها. في النهاية، خسرت حوالي 900 دجاجة بسبب البرد الشديد وبعت الـ 100 المتبقية بسعر منخفض جدًا. خسرت كل ما وضعته في هذا المشروع ولم أحقق أي أرباح، بل على العكس عانيت من عبء جديد لسد المبلغ الذي اقترضته من أجل المشروع».

«**مها أسامة**»، صاحبة مشروع حلويات قالت: «أنهيت عملي كمهندسة زراعية، وبسبب عدم توفر فرص عمل افتتحت مشروعي الخاص لصنع الحلويات، إلا أن وضع الكهرباء في قطاع غزة لا يساعد كثيرًا على تحقيق الأرباح والدخل المرجو. على سبيل المثال في الأيام التي تنقطع بها الكهرباء خلال النهار، اضطر للعمل طوال الليل حتى أستطيع إنهاء مهام الخبز والعجن، حيث أقوم بتجهيز الطلبيات لليوم التالي على الموعد المتفق عليه مع الزبون. في أحيانٍ كثيرة اضطر للاعتذار عن بعض الطلبيات بسبب عدم توفر الكهرباء، وهو ما يؤثر بشكلٍ كبير على دخلي. حاولت اللجوء لحلول البديلة كالطاقة الشمسية، ولكنها لا تستطيع تشغيل الفرن الكهربائي مثلاً، أيضًا فكرة اقتناء ماتور كهربائي ستكلفني الكثير ولن يتبقى أي أرباح من المشروع إذا استهلكت الربح في دفع ثمن الماتور والوقود والأعطال».

«**جميلة بودكيهت**»، مترجمة عبر منصات العمل قالت: «انقطاع الكهرباء يؤثر على عملي كمترجمة حرة بشكلٍ كبير، خاصًة في فصل الشتاء إذ تصل إلى 10 ساعات قطع مقابل 6 ساعات وصل. أضطر لترك أطفالي وترك منزلي والذهاب إلى مطعم أو مقهى لاستخدام الكهرباء والانترنت المتوفر لديهم، بالطبع هذا يكلفني مبلغًا من المال. هناك حلول بديلة، على سبيل المثال يمكن استئجار مكتب صغير في حاضنة أعمال أو شركة مخصصة أو وضع طاقة شمسية لتوليد الكهرباء في المنزل، ولكن جميعها حلول مكلفة جدا خاصًة وأن أرباح العمل الحر غير عالية أبدًا».

خلفية قانونية

يعاني قطاع غزة طوال 15 عامًا من حصار خانق فرضته السلطات الإسرائيلية على مفاصل الحياة الأساسية، حيث أغلقت معظم المعابر التجارية وفرضت سيطرة مطلقة على المعابر المتبقية، وحرمت المزارعين من العمل في الأراضي الزراعية المحاذية للحدود لدواعٍ أمنية، ومنعت الصيادين من ممارسة أعمالهم بحرية. إضافةً لحرمانها الغالبية العظمى من السكان من التنقل والحركة عبر المعابر لأغراض العلاج أو الدراسة أو العمل، فضلًا عن نقص السلع الغذائية والمواد الأساسية للبناء والأدوية اللازمة للمستشفيات والمرضى، إضافةً إلى المساعدات الدولية العاجلة لمواجهة انتشار «فيروس كورونا» الذي كان له الأثر الأكبر في تردي المنظومة الصحية المتهالكة بفعل الحصار الإسرائيلي، مما فاقم الأزمة الإنسانية وجعل القطاع بيئة غير قابلة للحياة.

تُظهر العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة تحمل السلطات الإسرائيلية مسؤولياتها عن الانتهاكات التي تمارسها -المخالفة للقانون الدولي- بحق قطاع غزة وأهم تلك الاتفاقيات: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقية لاهاي ومعاهدات جنيف التي أكدت على جملة من الحقوق الأساسية التي يجب أن تلتزم بها إسرائيل كالحق في الحياة والسلامة الجسدية والتنقل والصحة والحق في مستوى معيشي لائق وغيرها من الحقوق.

كما أن محاولات السلطات الإسرائيلية التنصل من التزاماتها كقوة احتلال تجاه قطاع غزة لا سيما بعد انسحابها منه عام 2005، يخالف اتفاقية لاهاي لعام 1907، حيث نصت المادة (42) والتي جاءت في القسم الثالث بعنوان «السلطة العسكرية في أرض دولة العدو» على أنه « تعتبر أرض العدو محتلة حين تكون السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها». أي أنّه لكي تعتبر منطقة ما محتلة يجب أن تتحقق مبدأ السيطرة الفعلية على الأراضي، وهو ما تمارسه إسرائيل بعد

انسحابها من القطاع، حيث استمرت في السيطرة الكاملة على منافذ القطاع البرية والبحرية والجوية، فهي تتحكم في حركة الأفراد والبضائع من خلال المعابر البرية، وتمنع السكان من الصيد لمسافات معينة، كما أنها تحرم السكان من استخدام المجال الجوي.

ووفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن السلطات الإسرائيلية ملزمة باحترام حقوق السكان الفلسطينيين في قطاع غزة دون قيود أو شروط تعسفية، باعتبار هذه الحقوق حقوقاً أساسية كفلتها المواثيق والأعراف الدولية ذات العلاقة. فخلال سنوات الحصار، حظرت إسرائيل إدخال العديد من البضائع والسلع الغذائية والمستلزمات الطبية والتي كان آخرها لقاحات «فيروس كورونا»، دون إبداء أي أسباب لذلك، وهو ما يعد مخالفًا بشكلٍ مطلق لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي حظر تجويع المدنيين، حيث نصت اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (55) على أنه «من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية».

كما ونصت المادة (56) من نفس الاتفاقية على أنه «من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة، وذلك بوجه خاص عن طريق اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة. ويسمح لجميع أفراد الخدمات الطبية بكل فئاتهم بأداء مهامهم».

يؤكد المرصد الأورومتوسطي على أن الأوامر التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية لجيشها -خلال هجماتها العسكرية على قطاع غزة- باستهداف الأعيان المدنية والمناطق الزراعية والمنشآت الأساسية والتي تعد أشياء لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة، يمثل مخالفة صريحة لأحكام البروتوكول الإضافي الأول (الملحق) لاتفاقيات جنيف عام 1977، حيث نصت المادة (54) منه على:

«1- يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

2- يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر».

توصيـــــات

بناءً على ما ورد في هذا التقرير، يوصي المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بالآتي:

1. على إسرائيل إنهاء حصار قطاع غزة بشكل فوري وغير مشروط، والسماح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم كافة وفي مقدمتها حرية التنقل، والتوقف عن استخدام سياسة العقاب الجماعي ضد المدنيين.
2. على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته في حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك من خلال العمل الجاد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد للأراضي الفلسطينية، ووقف كل أشكال الحصار الخانق لأكثر 2 مليون مواطن فلسطيني يعيشون في وضع اقتصادي ومعيشي وإنساني متردٍ.
3. على المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بأداء كافة حقوق سكان قطاع غزة بصفتها قوة احتلال وفق ما أقرته الأعراف الدولية ذات العلاقة.
4. على المؤسسات الدولية ذات الصلة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لوضع حدٍ لإفلات سلطات الاحتلال من العقوبات نظير الجرائم التي ترتكبها بحق مواطني القطاع، والتي قد ترقى إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، سواءً اتخذ ذلك شكل الهجمات العسكرية، أو شكل الحصار والتضييق.
5. الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف مطالبة بالوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، بحيث تكفل التزام إسرائيل بالاتفاقية. والوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة (146) من الاتفاقية الرابعة والتي تتيح لها ملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للاتفاقية.

6. على المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيقات ضد القادة والجنود الإسرائيليين المتورطين في سياسة العقاب الجماعي والهجمات العسكرية ضد قطاع غزة، وإيقاع العقوبات المناسبة عليهم وفق معايير العدالة الدولية.

المراجع

- https://www.alaraby.co.uk/economy/%D%8BA%D%8B%2D%8A%9D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AD%D%8AA%D%84%9D%8A%7D%84%9D8%9A%D%8AE%D%8AA%D%8AA%D%852020%9D%8A%8D%8BA%D%8A%7D%8B%1D%8A%7D%8AA%D%8A%7D9%84%D%8AA%D%8AC%D%88%9D8%9A%D%8B9
- https://features.gisha.org/%D%8BA%D%8B%2D%91%9D%8A%9D%8B%5D%88%9D%8B%1D%8A%9D%8B%9D%86%9D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%6D%8B%9D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8A%7D%84%9D8%9A/
- https://www.alaraby.co.uk/economy/%D%8AC%D%8A%7D%8A%6D8%AD%D%8A%9D%83%9D%88%9D%8B%1D%88%9D%86%9D%8A-7%D%8AA%D%8B%2D8%9A%D%8AF %D%8A%3D%88%9D%8AC%D%8A%7D%8B%9D%8A%7D%82%9D%8AA%D%8B%5D%8A%7D%8AF%D%8BA%D%8B%2D%8A%9D%8A%7D %84 %9D %85 %9D %86 %9D %87 %9D 83%9
- https://www.alaraby.co.uk/%D%8AB%D%84%9D%8AB%D%8A%7D%8B%3D%83%9D8%A%7D%86%9D%8BA%D%8B%2D%8A%9D8%9A%D%8B%9D%8A%7D%86%9D88%9%D%86%9D%85%9D%86%9D%8A%7D%86%9D%8B%9D%8AF%D%8A%7D%85%9D8%A%7D%84%9D%8A%3D%85%9D%86%9D%8A%7D%84%9D%8BA%D%8B%0D%8A7%D%8A%6D8%9A
- https://gisha.org/ar/graph/1415/
- https://www.aa.com.tr/ar/%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%88%9D%84%9D%8A%7D%9%84D%8B%9D%8B%1D%8A%8D8%9A%D%8A9/%D%8A%8D%8B%3D%8A%8D%8A8%D%8A%3D%8B%2D%85%9D%8A%9D%8A%7D%84%9D%83%9D%87%9D%8B%1D8%A%8D%8A%7D%8A%1D%85%9D%8B%5D%8A%7D%86%9D%8B%9D%8BA%D%8B2%D%8A%9D%8AA%D%8B%9D%85%9D%84%9D%8A%8D%8020%9D%8A%8D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%6D%8A%9D%85%9D%86%9D%82%9D%8AF%D%8B%1D%8AA%D%87%9D%8A1949331/7
- https://www.ochaopt.org/ar/content/explosive-remnants-war-risk-civilian-lives-gaza-

amid funding-crisis

- Palestinian energy and natural resources authority report, 2020.
- https://www.mohe.ps/home/cms/uploads/02/2020/%D%8A%7D%84%9D%83%9D%8AA%D%8A%7D%8A%8D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AD%D%8B%5D%8A%7D%8A%6D8%9A%D%8A%7D%84%9D%8B%3D%86%9D%88%9D8%9A2020-2019-.pdf
- http://www.moh.gov.ps/portal/%d%88%9d%8a%7d%82%9d%8b%9d%8a%7d%84%9d8%a%3d%8af%d%88%9d8%9a%d%8a%9d%88%9d%8a%7d%84%9d%85%9d%87%9d%8a%7d%85%9d%8a%7d%84%9d%8b%7d%8a%8d8%9a%d%8a%9d%81%9d8%9a%d8%9%8d%8b%2d%8a%7d%8b%1d%8a%-9d%8a2-7
- https://unctad.org/system/files/pressmaterial/PR20034_ar_Gaza.pdf.
- https://gisha.org/ar/graph/1412/
- https://gisha.org/ar/graph/1422/
- https://gisha.org/ar/graph/1424/

Euro-Med Human
Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue
des Savoises 15 CH-1205
Genève
جنيف - سويسرا

info@euromedmonitor.org
www.euromedmonitor.org